جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم الإقتصاد التطبيقي

أسباب تدني مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلي الإجمالي
دراسة حالة صناعة الجلود في السودان في الفترة (1995-2015م)

Reasons for the low contribution of manufacturingin GDP
The case of the leather industry in Sudan in thestudy period (1995-2015)

بحثتكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الإقتصاد التطبيقي

إعداد الطلاب:

عمار شمس الدين فضل المولى محمدالأمين

سليمان محمد سليمان خلف الله

عادل مصطفى يوسف إبراهيم

أنس عامر محمد علي

إشراف الإستاذ:

علي أحمد الأمين

اغسطس2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ۙ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ)

صدق الله العظيم

سورة النحل الاية (81)

إهـــداء

إلي من سهروا الليالي حتي نتعلم

إلي من أناروا لنا الطريق

آباءنا..... أمهاتنا

******

إلي قلعة الشموخ وحصن العلم

صرحنا الشامخ وبحر العلم

جامعتنا الســــــــــودان

******

إلي شموخ التي تضئ لنا الطريق

مصابيح الدُجي وشُموس المعرفة ومفاتيح النور

النجوم التي تُضئ في فضاء العلم

أساتذتنا الأجلاء

******

إلي رفقاء الدرب في سبيل العلم والمعرفة

رمز الصدق والوفاء

الأصدقاء الأوفياء

الشـــــــــــــــكر والعـــــــــرفان

الحمد لله علي جليل نعمائه وأشكره على كريم عطائه والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

إنطلاقا من قول الله تعالي (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي أن أعمل صالحاً ترضاه). سورة الأحقاف الأية (15)

وعملاً بهدي المصطفي صلي الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

وعرفاناً بالجميل أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لجامعة السودان إدارة وأساتذةً الذين غمروني بالعلم والمعرفة وأخص بالشكر كلية الدراسات التجارية بخالص شكري وتقديري إلي ذوي الفضل وأهل البر من خلقه الذين جعلهم الله مفاتيح الخير في كونه وأخص منهم المشرف على بحثي الأستاذ علي أحمد الأمين بكلية الدراسات التجارية الذي لم يبخل علينا بنصائحه وعلمه وتوجيهاته القيمة وبذل من وقته كل غال ونفيس للإشراف على هذا البحث كما أخص بالشكر سعادة البروفسور عميد كلية الدراسات التجارية , وكما أخص بالشكر الدكتور يوسف الفكي رئيس قسم الإقتصاد التطبيقي.

والشكر والتقدير أيضاً للإدارة مكتبة كلية الدراسات التجارية و كل من ساهموا في هذا البحث.

لما قدموه لنا من جهد كبير وصبر لخدمة طلاب العلم و المعرفةٍ

فـــــــــهـــــــرس المـــوضـــــوعـــــــــــات

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
البسملة	أ
الأيه	ب
الإهداء	ج
الشكر	د
فهرس الموضوعات	ه
قائمة الجداول	ز
مستخلص البحث	ح
Abstract	ك
الفصـــــــــــل الأول	
المقدمة	1
الخطة	1
الدراسات السابقة	4
الفصـــــــــــل الثاني الإطار النظري	
المبحث الأول: الناتج المحلي الإجمالي	15
مفهوم الناتج المحلي الإجمالي	16
أهمية الناتج المحلي الأجمالي	18
المبحث الثاني: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي	19
مشاكل حساب الناتج المحلي الإجمالى	22
المبحث الثالث:القطاعات المساهمه في الناتج المحلي الإجمالي	23
الفصـــــــــــــل الثـــالـــــث	

المبحث الأول:الصناعات التحويلية في السودان	33
نشأة وتطور الصناعات التحويلية في السودان	35
أنواع الصناعات التحويلية	38
المبحث الثانى: مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	46
مشاكل ومعوقات الصناعات التحويلية في السودان	48
المبحث الثالث: صناعة الجلود في السودان	51
أهمية صناعة الجلود	52
مكونات قطاع صناعة الجلود	54
مشاكل صناعة الأذية والمنتجات الجلدية	56
سياسات الدولة للإرتقاءبقطاع صناعة الجلود	57
المشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الجلودفي السودان	59
الفصـــــــــــــــل الرابـــــــع	
النتائج	65
التوصيات	66
الخاتمة	67
قائمة المراجع والمصادر	68

قائـــــــــــمة الجـــــــــــــداول

جدول رقم(1) يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	24
جدول رقم(2) يوضح نسبة مساهمه القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	27
جدول رقم(3) يوضح نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي	30
جدول رقم(4) يوضح الناتج المحلي الإجمالي في السودان	32
جدول رقم(5)يوضح مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	47
جدول رقم(6) يوضح أعداد القوى العاملة في مجال الجلود	61

مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة أسباب تدني مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ماخذة صناعة الجلود كدراسة حالة في الفترة (1995-2015م).

هدفت الدراسة إلي التعرف على إمكانيات السودان في مجال الصناعات التحويلية خاصة صناعة الجلود وماهي المشاكل والمعوقات التي توجه هذه الصناعة وكيفية معالجة هذه المعوقات وتطوير قطاع صناعة الجلود لإستفادة من المزايا التفضيلية التي يتمتع بها وجعله مجالاً جاذباً لإستثمار فيه.

وتتمثل مشكلة البحث في أن السودان يمتلك قاعدة عريضة في مجال الصناعات التحويلية لم تستغل بالصورة المثلى مما أدى إلي تدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما أثر سلباً على تدني دخل الفرد وخفض مستواه المعيشي الذي انعكس سلباً على رفاهية المجتمع .

وتوصل الباحثون إلى عدة نتائج أهمها :

إن قطاع الصناعات التحويلية خاصة الصناعات الجلدية في السودان يعاني من ضعف الكوادر المؤهلة والمدربة وضعف التوعية بأهمية صناعة الجلود التي تعتبر في كثير من البلدان ذات إيرادات عالية خاصة ان هذه البلدان لاتمتع بمزايا تفضيلية مثل السودان في هذه الصناعة .

Abstract

The study addressed the reasons for the low contribution of manufacturing to GDP failing leather industry as a case study in the period (1995-2015m).

The study aimed to identify the potential of Sudan in the field of manufacturing industries especially the leather industry and what are the problems and constraints that guide the industry and how to address these constraints and develop the leather industry to take advantage of the preferential advantages enjoyed by the area and make it attractive to invest in it.

The research problem is that Sudan has a broad base in the field of manufacturing industries not exploited optimally resulting in a decline in its contribution to the gross domestic product, which had a negative impact on the low per capita income and reduce their standard of living, which reflected negatively on the welfare of the community.

The researchers found several conclusions, including:

The special leather industry in Sudan, the manufacturing sector is suffering from the weakness of qualified and trained cadres, poor awareness of the importance of the leather industry, which is in many of the same private high-income countries that I possess these countries preferential advantages such as Sudan in the industry.

المـقـدمـة :

تعتبر الصناعة إحدى دعامات الإقتصاد القومي ووسيلة لرفع مستوى معيشة الأفراد والمجتمعات نظراً لضخامة إنتاجية المصانع ومقدرتها على تلبية الإحتياجات الإستهلاكية وتوفير فرص العمل ، كما أن للصناعة المقدرة على الإستجابة لمتطلبات التصدير وبالتالي الإسهام في توفير النقد الأجنبي اللازم لدفع عملية التنمية وذلك بما تقدمه من منح فرص العمل وتنوع مصادر الدخل مع زيادة الدخل القومي ، كما تساهم الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات للدول النامية كالسودان وبالتالي يرتفع الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ويقل الإعتماد على تصدير المواد الأولية .

و تعد الصناعات التحويلية احدى أهم الأنشطة الإنتاجية التى ترتكز عليها الدول وهي محرك لاغنى عنه فى عملية التقدم الإقتصادي والسياسي ومايعكسه ذلك على تحسن الوضع المعيشي والإجتماعي للسكان ، والصناعات التحويلية ضرورية لا سيما للدول النامية من أجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجاتها المتزايدة.

و بالرغم من أن السودان يمتلك قاعدة صناعية واسعة و يعتبر السودان واحداً من أكبر الدول الأفريقية من حيث قاعدة الصناعات التحويلية ولكن بالرغم من ذلك كانت مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً وسوف تستعرض هذه الدراسة وضع الصناعات التحويلية في السودان ومساهمتها ومعوقاتها بالإشارة إلي صناعة الجلود.

أهمية البحث:

١- العملية:

تعريف المستثمرين فى مجال الصناعة بأهمية الصناعات التحويلية و تشجيعه على الإستثمار فيها خاصة صناعة الجلود.

٢- العلمية:

ستوضح الدراسة تأثير الصناعات التحويلية على الناتج المحلى الاجمالي بالإضافة الى تعريف الدارسين والمهتمين بمجال الصناعات التحويلية بالدور الرائد لصناعة الجلود إذا ما تم إتباع خطوات سلمية تضمن نجاح الإستثمار فى صناعة الجلود فى السودان .

٣- قلة البحوث فى هذا الموضوع

أهداف البحث:

١- التعرف على إمكانات السودان فى مجال الصناعات التحويلية.
٢- التعرف على حجم مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلي الإجمالي.
٣- التعرف على أسباب تدني مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلي الإجمالي .
٤- التعرف على أسباب تدني مساهمة الصناعات الجلدية فى الناتج المحلى الإجمالي .
٥- التعرف على خطوات تطوير قطاع صناعة الجلود.

مشكلة البحث:

وتتمثل مشكلة البحث في أن السودان يمتلك قاعدة عريضة في مجال الصناعات التحويلية لم تستغل بالصورة المثلى مما أدى إلي تدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما أثر سلباً على تدني دخل الفرد وخفض مستواه المعيشي الذي انعكس سلباً على رفاهية المجتمع .

يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات الاتيه:

١- ما هي الأسباب التى أدت الى تدهور وتدني مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان ؟
٢- ما هي المعوقات التى تواجه الصناعات التحويلية في السودان خاصة صناعة الجلود ؟
٣- ما هو دور الدولة فى تطوير الصناعات التحويلية وجعلها مجالاً جاذباً للإستثمار ؟
٤- ما هي الحلول والمقترحات اللازمة لجعل قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الصناعات الجلدية من القطاعات الرائدة فى السودان ؟

فروض البحث:

١- عدم توفر رؤوس الأموال الكافيه من أهم الأسباب التي أدت الي تدني مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلي الإجمالي
٢- عدم وجود الكوادر المدربه والمؤهلة أدي الي تدهور قطاع الصناعات التحويلية.
٣- من أسباب تدني مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالي إرتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج.
٤- إن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في رفع اداء وكفاءة الصناعات التحويلية.
٥- عدم تطبيق السياسات الحمائية من قبل الدولة أدى إلي تدهور قطاع الصناعات التحويلية.

منهجية البحث:

ستتبع الدراسة المنهج التحليلي الوصفي .

حدود البحث:

الحدود المكانية جمهورية السودان .

الحدود الزمانية: في الفترة من (١٩٩٥-٢٠١٥م).

المبحث الثاني :

الدراسات السابقة :

الدراسةالاولى: _ أبوحنيفة يوسف جالم [1]

بعنوان :

العوامل المؤثرة على تطور الصناعة التحويلية فى السودان ٢٠٠١_٢٠١٢م (دراسة حالة شركة جياد لصناعة السيارات المحدودة) ، مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة إفريقيا العالمية سنة ٢٠١٥م.

مشكلة البحث:

الصناعات التحويلية لها عائدات مجزية على مستوى الإقتصاد الكلى وفى الناتج المحلى الإجمالي فى كثير من الدول بينما نجد مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالي السودانى ضئيلة جدا مما يستدعي البحث والدراسة لكافة السياسات والبرامج الخاصة بالصناعات التحويلية.

اهداف البحث:

١- دراسة شاملة عن الصناعات التحويلية فى السوان وأثرها فى الإقتصاد القومي.
٢- معرفة العوامل التى أدت او ساعدت على وجود هذه الصناعات والعوامل التى تساعد على تطورها .
٣- تقديم المقترحات التى تساعد على تقديم الحلول المناسبة أو الممكنة للمشاكل اوالمعوقات التى تحد من تطور الصناعات التحويلية فى السودان .
٤- معرفة مساهمة الصناعات التحويلية فى الإنتاج والتشغيل والتسويق ، والإيرادات وغيرها من المجالات التى لها علاقة بأنشطة الصناعة التحويلية.
٥- إظهار المشاكل والمعوقات التى تقف أمام تطور الصناعات التحويلية فى السودان.

---

[1] أبو حنيفة يوسف جالم، العوامل المؤثرة على تطور الصناعة التحويلية فى السودان ٢٠٠١_٢٠١٢م (دراسة حالة شركة جياد لصناعة السيارات المحدودة) ، مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة إفريقيا العالمية سنة ٢٠١٥م.

الفرضيات :

١- الرسوم والضرائب التى تفرض على الصناعات التحويلية تلعب دور مؤثر فى إعاقة تطور الصناعات التحويلية فى السوان.

٢- عدم توفر رأس المال الكافي من أهم المشاكل التى تواجه الصناعة التحويلية فى السودان .

٣- عدم توفر الالات والتكنولوجيا اللازمة للصناعة التحويلية تؤثر سلبا على تطور هذا القطاع .

٤- تمركز معظم المنشات الصناعة فى ولاية الخرطوم لها دور كبير فى تطور الصناعة التحويلية فى السودان .

أهم النتائج والتوصيات:

توصل الباحث الى عدة نتائج أهمها: رغم المجهودات المبذولة لتخفيض الرسوم والضرائب المفروضة على مدخلات الإنتاج إن الرسوم والضرائب تمثل عقبة كبيرة أمام الصناعات المحلية وتحد من تشجيع الصناعات الوطنية .

شح النقد الأجنبى أوجد فجوة فى تمويل المواد الخام للصناعة كما ان الحظر الإقتصادي المفروض على السودان ساهم فى تعطيل التطور الصناعى بشح الإسبيرات للمصانع وقلة الإستفادة من التكنولوجيا والتطور التقنى فى العالم

من أهم التوصيات:

تشجيع الإستثمار فى مجال الصناعة بإعفاء أو تخفيض الرسوم بأشكالها سواء رسوم جمركية أو رسوم العبور والضرائب المفروضة على المنتجات الصناعية ومدخلات الإنتاج فضلا عن تسهيل الإجراءات لتشجيع المستثمرين الأجانب للدخول فى مجال الصناعة .

تطوير القطاع الزراعي بإعتباره المصدر الرئيسي للمواد الخام لقطاع الصناعة التحويلية.

الدراسة الثانية: أمل محجوب حمد[1]

بعنوان :

الأثار الإقتصادية للإستثمار والتمويل بقطاع الصناعة التحويلية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مقدمة لنيل درجة الماجستير ٢٠٠٤م.

مشكلة البحث:

تميزت الفترة قيد الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٢م) بالتوجه الواضح للدولة للإستثمار كإحدى الوسائل الفاعلة لمعالجة مشكلات الإقتصاد السوداني وبما ان قطاع الصناعة التحويلية يمثل رافدا أصيلا ومكونا من مكونات الإقتصاد السوداني وإن زيادة الإستثمار يتطلب بالضرورة توفير المزيد من رؤوس الأموال فإن مشكلة المبحث تتمثل فى دراسة الإستثمار والتمويل الذي تم فى هذا القطاع من الخلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما طبيعة هذا الإستثمار ؟
- ما هي موجهات هذا الإستثمار ؟
- ما هى أهداف هذا الإستثمار ؟ هل نجحت هذه الإستثمارات فى تحقيق الأهداف المرجوة ؟
- ما أثر هذا الإستثمار على قطاع الصناعة وبالتالي على الإقتصاد السودانى ؟
- ما هى مصادر تمويل الإستثمارات بقطاع الصناعة التحويلية ؟
- الى أي مدى نجحت مؤسسات التمويل فى توفير الأموال المطلوبة للإستثمار بقطاع الصناعة التحويلية ؟

أهداف البحث:

❖ التعرف على اهداف وموجهات الإستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢م).

---

[1] أمل محجوب حمد ، الأثار الإقتصادية للإستثمار والتمويل بقطاع الصناعة التحويلية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مقدمة لنيل درجة الماجستير ٢٠٠٤م .

- ❖ التحقق من كفاءة وفعالية هذه الإستثمارات ومردودها على قطاع الصناعة وبالتالي على الإقتصاد السوداني .
- ❖ التعرف على معوقات الأداء فى قطاع الصناعة التحويلية .
- ❖ التعرف على الدور الذى تلعبه مؤسسات التمويل فى توفير الأموال اللازمة للإستثمار بقطاع الصناعة التحويلية .

فروض البحث:

١- الإستثمار الفعلى بقطاع الصناعة التحويلية خلال فترة البحث يقل كثيرا عن الإستثمار المستهدف مما أدى الى عدم تحقيق نتائج إقتصادية إيجابية بالقطاع.

٢- الإستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية يؤدي الى رفع مساهمتها فى الناتج المحلي الإجمالي.

٣- الإستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية يؤدي الى تحقيق معدلات نمو موجبة.

٤- الإستثمار فى قطاع الصناعة كان له دور إيجابي فى نمو صادرات الصناعة التحويلية وتوسيع قاعدة صادراتها.

أهم النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة الى ان الصناعة فى السودان عانت من مشكلات متعددة ومتراكمة كانت محصلتها النهائية ضحالة العمليات الصناعية وضعف القيمة المضافة للمنتجات الصناعية وبالتالي ضعف الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلي الإجمالي.

كما خلصت الدراسة الى ان التمويل ظل يشكل فى أغلب الاوقات عقبة رئيسية تحول دون تحقيق الاهداف الصناعية وحدوث التنمية الصناعية المطلوبة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تعميق التصنيع وبالتالي زيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية إضافة الى ضرورة توفير التمويل الذى يتناسب وإحتياجات القطاع الفعلية كذلك

ضرورة الإستفادة من نتائج المسح الصناعي الشامل فى تكون قاعدة معلوماتية اتصحيح الإختلالات الهيكلية الحالية بقطاع الصناعة وإنشاء المشروعات الصناعية المستقبلية.

الدراسة الثالثة : هارون يعقوب [1]

بعنوان:

أثر الخصخصة على القطاع الصناعي بالتركيز على صناعة الجلود فى السودان،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مقدمة لنيل درجة الماجستير ٢٠١٢م .

مشكلة البحث:

على الرغم من ان السودان يذخر بكميات هائلة من الثروة الحيوانية إلا ان مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى ضئيلة.

كذلك لم يتم إستغلال هذه الثروة الحيوانية ومنتجاتها على النحو الذى يحقق الرفاه الإقتصادي للمواطنين.

أهداف البحث:

١- التعرف على الاليات والانماط التى إتبعت فى تنفيذ سياسة الخصخصة ومدى فاعليتها.
٢- التعرف على اداء مدبغة النيل الأبيض بصورة عامة فى الفترة قبل وبعد تطبيق سياسة الخصخصة.
٣- التعرف على مدى نجاح أو فشل سياسة الخصخصة فى القطاع الصناعي بالتركيز على صناعة الجلود فى السودان.
٤- التعرف على مساهمة الجلود فى الناتج المحلي الإجمالي.

[1] هارون يعقوب ، أثر الخصخصة على القطاع الصناعي بالتركيز على صناعة الجلود فى السودان،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مقدمة لنيل درجة الماجستير ٢٠١٢م

فروض البحث:

- ❖ هنالك علاقة طردية بين خصخصة القطاع الصناعي وزيادة إنتاجية المدابغ من الجلود.
- ❖ أدي قرار منع تصدير الجلود الخام الى ارتفاع عائد صادر المنتجات الجلدية.
- ❖ يعزى عدم القدرة التنافسية لصناعة المنتجات الجلدية فى مواجهة التصنيع المستورد الى تدني الجودة وإرتفاع التكاليف.

أهم النتائج والتوصيات:

♦ النتائج:

١- نتيجة لإتباع سياسة الخصخصة فى قطاع المدابغ تم ادخال الكثير من الماكينات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة التى اثرت بشكل ملحوظ فى الإنتاج والإنتاجية لرفع الطاقة الإنتاجية وتحسين النوعية.

٢- يرجع التذبذب الظاهر فى الإنتاج نتيجة الصعوبات والمشاكل الخارجة عن إرادة الشركة المتمثلة فى عدم إستقرار سوق المواد الخام وإتخاذ الدولة لسياسات تؤثر على الإنتاج.

٣- ادت سياسة الخصخصة فى قطاع المدابغ الى جذب رأس المال الأجنبي للإستثمار وذلك من خلال مساهمة بعض الجهات والشركات الأجنبية مثل: المصنع التركي للمنتجات الجلدية بنيالا والذي سيفتتح بنهاية هذا العام ٢٠١٢م.

♦ التوصيات:

١- العمل على معالجة مشاكل الصرف الصحي والمواد الكيميائية الاخرى والتى تسبب اضرارا بالغة بالبيئة المحيطة .

٢- استثناء الجلود الخام لتصبح من السلع التى لايسمح بتصديرها عن طريق تجارة الحدود

٣- العمل على وقف التهريب وذلك بتطبيق ضوابط تنظم حركة نقل الجلود الخام من مناطق الإنتاج وفق مسارات محددة بالنسبة للصادر أو التصنيع المحلي.

٤- رفع الرسوم المفروضة على وارد الأحذية والمنتجات الجلدية ل٤٠% لدعم الصناعة المحلية.

٥- العمل على إقامة مجمعات للصناعات الصغيرة والمغذية للصناعة.

الدراسة الرابعة: عثمان علي عثمان [١]

بعنوان:

دور الصناعات الصغيرة فى تنمية الإقتصاد السودانى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣م)، جامعة النيلين ، مقدمة لنيل درجة الماجستير ٢٠١٤م

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فى ان قطاع الصناعات الصغيرة فى السودان على الرغم من أهميته إلا انه يواجه بالعديد من المشكلات التى تعترض مسيرة تطوره بالتالي مساهمته فى دعم الإقتصاد السوداني والبحث يحاول الإجابة على عدد من الأسئلة التى تمثل مشكلة البحث :

١- ما هو نطاق قطاع الصناعات الصغيرة فى السودان ؟

٢- ما هي أبرز المشكلات التى تواجه قطاع الصناعات الصغيرة فى السودان؟

ما مدي مساهمة الصناعات الصغيرة فى الناتج المحلى الإجمالي والتجارة الخارجية و العمل؟

هل يمثل التمويل بشقيه الراسمالي والتشغيلي عاملا اساسيا يعترض مسيرة تطور قطاع الصناعات الصغيرة في السودان ؟

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تحقيق الاهداف الأتية:

أ- التعريف بمفهوم الصناعات الصغيرة.

ب- الوقوف على تجارب الصناعات الصغيرة فى الدول الاخرى.

---

[١] عثمان علي عثمان ، دور الصناعات الصغيرة فى تنمية الإقتصاد السودانى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣م)، جامعة النيلين ، مقدمة لنيل درجة الماجستير ٢٠١٤م .

ت- القاء الضوء على الوضع الحالى للقطاع الصناعي فى السودان.

ث- بيان الاثار الإقتصادية للمشروعات الصغيرة على الإقتصاد السوداني.

ج- توضيح مدى الإرتباط بين نجاح المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الإقتصادية.

ح- تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة لتطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة .

فروض البحث:

يفترض البحث الأتى:

١- هنالك علاقة ايجابية بين قطاع الصناعات الصغيرة وزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي في السودان .

٢- تساهم الصناعات الصغيرة في التجارة الخارجية.

٣- يوفر قطاع الصناعات الصغيرة فرص للعمل وتقليل معدل البطالة في الإقتصاد السوداني.

اهم النتائج والتوصيات:

النتائج:

من خلال البحث توصل الباحث لعدد من النتائج :

١- السياسات الصناعية في السودان (الخطط) لا تشجع نمو الصناعات الصغيرة والحرفية بتركز قوانين الاستثمار الصناعي على المنشأة الكبيرة.

٢- مصادر تمويل الصناعات الصقيرة والحرفية غير كافية وضئيلة ، والنسبة المخصص لها من قبل المصارف والمؤسسات المالية ضئيلة.

٣- تعتمد الصناعات الصغيرة والحرف على الأيدي العاملة ،فى حين ان الصناعات الكبيرة تكثف اكثر من استعمال رأس المال ، ولا شك ان النمؤ السريع للسكان في السودان وإرتفاع اعداد الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويا يجعل عملية تشجيع الصناعات الصغيرة امرا مهما.

٤- نجد ان في السودان السياسات القومية لتمكين المراة وضعت خطط وإستراتيجيات واضحة لتمكين المراة إقتصاديا لأنها تمثل أغلبية سكان الريف المنتجين .

الدراسة الخامسة :عبدالعزيز الفكي [١]

ورقة علمية لمؤتمر التنمية الصناعية في السودان من تنظيم الجمعية الهندسية السودانية عام 1990م – نشر يوم 8- 1 -2014م في الموقع الإلكتروني سودارس .

تنبع مشكلة تدهور القطاع الصناعي من مشاكل التمويل ومشاكل العمالة والعلاقات الصناعية ومشاكل الطاقة والمياه ومشاكل القوانين والإجراءت والمشاكل الهيكلية والإدارية ومشاكل الضرائب و الرسوم والجبايات المكبلة لهذا القطاع.

هدفت الدراسة إلي إعادة تأهيل وتعمير القطاع الصناعي عن طريق تطوير قطاع السكر وقطاع الغزل والنسيج وقطاع الجلود وقطاع الصناعات الهندسية والهدف في النهاية الإرتقاء بكفاءة أداء وإنتاجية الوحدات في هذه القطاعات لبلوغ الطاقة التصميمية لكل وحدة بغرض الإكتفاء الذاتي وولوج مرحلة التصدير لاحقاً.

توصلت الدراسة إلي أن الأخطاء السياسية مثل الموقف في حرب الخليج وغيره تسببت في عدم تطور الصناعة السودانية ومن هنا ينبغي أن يبدأ الإصلاح والتغيير.

الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

الدراسة الاولى : ابوحنيفة يوسف جالم

تحدثت هذه الدراسة عن العوامل المؤثرة في الصناعات التحويلية اخذة شركة جياد لصناعة السيارات المحدودة كدراسة حالة بينما ستتحدث دراستنا عن اسباب تدني مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ماخذة صناعة الجلود كدراسة حالة.

[١] عبدالعزيز الفكي ، ورقة علمية لمؤتمر التنمية الصناعية في السودان من تنظيم الجمعية الهندسية السودانية عام 1990م ، نشر يوم 8- 1 - 2014م ، في الموقع الإلكتروني سودارس .

الدراسة الثانية : امل محجوب حمد

تناولت هذه الدراسة الاثار الاقتصادية للاستثمار و التمويل بقطاع الصناعة التحويلية بينما ستتناول دراستنا الاسباب و العوامل التي ادت تدهور وتدني مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بالاشارة الى تدني مساهمة قطاع الجلود في الصناعات التحويلية.

الدراسة الثالثة : هارون يعقوب

ناقشت هذه الدراسة اثر الخصخصة علي القطاع الصناعي مركزة علي خصخصة قطاع الجلود بينما ستناقش دراستنا اسباب تدني مساهمة الصناعات التحويلية ككل في الناتج المحلي الاجمالي بالتركيز على مساهمة قطاع الصناعات الجلدية في الصناعات التحويلية.

الدراسة الرابعة : عثمان علي عثمان

تكلمت هذه الدراسة عن دور الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد السوداني بينما ستتحدث دراستنا عن عوامل و اسباب تدني الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي و دور الصناعات التحويلية في نمو التانج المحلي الذي يودي الي تنمية الاقتصاد السوداني ككل.

الدرسة الخامسة: عبدالعزيز الفكي

تحدثت هذه الدراسة عن تدهور القطاع الصناعي بصفة عامة بينما ستتحدث دراستنا عن أسباب تدني الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ودور الصناعات التحويلية في نمو التانج المحلي الذي يودي الي تنمية الإقتصاد السوداني ككل.

هيكل الدراسة :

يتناول البحث موضوع أسباب تدني مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة صناعة الجلود في السودان في الفترة من 1995-2015م، يتناول البحث الموضوع في فصل تمهيدي وفصلين أُخرين وفصل ختامي.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة ،الفصل الثاني الناتج المحلي الإجمالي وهو يتكون من ثلاث مباحث ،المبحث الأول مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ،المبحث الثاني طرق تقدير الناتج المحلي الإجمالي، المبحث الثالث مكونات الناتج المحلي الإجمالي .

الفصل الثالث الصناعات التحويلية في السودان وهو عبارة عن ثلاثة مباحث ،المبحث الأول نشأة وتطور أنواع الصناعات التحويلية في السودان ،المبحث الثاني مشاكل ومعوقات الصناعات التحويلية في السودان ،المبحث الثالث صناعة الجلود في السودان.

الفـــــــــــــــصـــــــــــــــل الثانـــــــــــــــــــــــــي

النـــاتـــــــــــــــج المـحـــــــــــــلي الإجـمـــالي

المقدمة:

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي ، الذى يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الإقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً ، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات القومية ، التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات وإمكانية تحديد ما إذا كان الإقتصاد يشهد حالة من الإنكماش أو التوسع، أو حتى تقويم النشاط الإقتصادي ومدى كفاءته وصولاً إلى قياس الحجم الإقتصادي الكلي وغالباً ما يشوب مفهوم الناتج المحلي الإجمالي لبس وتداخل بينه وبين المفاهيم الأخرى ذات العلاقة ؛ لذلك كان لازماً أن تتطرق هذه الدراسة إلى الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مكوناته.[١]

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product-GDP):

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي انتجها المجتمع داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة بعام وتشمل السلع النهائية والخدمات النهائية الجاهزة للإستخدام فقط ويستبعد منها الاتي:

١. السلع الوسيطة التي تستخدم كمدخلات إنتاج ولاتحسب السلع الوسيطة حتى لايكون هنالك إزدواج في حساب الناتج المحلي الإجمالي.
٢. السلع التي أنتجت خلال فترات سابقة.
٣. شراء المنازل القديمة لأنها عمليات تبادل وليست عمليات إنتاج.
٤. العمليات المالية البحتة مثل مشتريات ومبيعات الأسهم والسندات والأوراق المالية الحكومية لأنها عمليات تبادل أصول وليست عمليات إنتاج.
٥. الهدايا والمدفوعات التحويلية الحكومية. [٢]

---

[١] مهند بن عبد الملك ،احمد بن بكر ، دراسة وصفية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي ، مؤسسة النقد العربي ، فبراير ٢٠١٦م ، موقع www.sama.gov.sa ، ص٤.

[٢] الهادي محمد أحمد ،دراسة تطبيقية على نموذج الناتج المحلي الإجمالي فى السودان ،٢٠٠٩م ،ص ٣٢.

وسنوضح في ما يلي المفردات الجديدة الواردة فى هذا التعريف:

١- ***القيمة السوقية***: Market Value

من أجل قياس النتائج من السلع والخدمات ، لابد من تجميع المنتجات الصناعة والزراعية والخدمية ، أي حساب مجموع الإنتاج من القطن، والقمح والبذور الزيتية ، وقصب السكر، والفاكهة ، وغيرها من المنتجات الزراعية وكذلك الإنتاج من الأجهزة الكهربائية ، والحديد ، والسيارات ، والألمونيوم ، وأجهزة الكمبيوتر، وغيرها من السلع الصناعية ، بالإضافة إلى الإنتاج من الخدمات النهائية، مثل: خدمات الصحه والتعليم، والخدمات المصرفية، وخدمات النقل والسفر، والسياحة والتأمين وغيرها.

غير أن تجميع كميات السلع المنتجة بوحداتها الطبيعية أمر غير ممكن بسبب عدم تجانس وحدات القياس وللتغلب على هذه المشكلة يتم أولاً قياس القيم السوقية (Market value) للسلع والخدمات، وذلك بضرب الكمية

المنتجة من أي سلعة أو خدمة في سعرها الجاري في السوق ثم تجمع هذه القيم للكميات المنتجة. ويطلق على الناتج المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (Current price Gross Domestic Product) أو الناتج الإسمي (Nominal Gross Domestic product) أو الناتج المحلي الإجمالي النقدي (Money Gross Domestic Product) الذي يختلف عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٢- **السلع والخدمات النهائية** :final Goods and Services

تشمل السلع والخدمات النهائية (final Goods and Services) على السلع الإستهلاكية والصادرات (سواء نهائية أو وسيطة)، والسلع الإستثمارية (الات ومعدات ومباني)، بالإضافة إلى الزيادة في المخزون من السلع المختلفة. وتختلف هذه السلع النهائيه عن السلع الوسيطه (Intermediate Goods)، وهي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة وتشتريها منشأة أخرى لإستخدامها كمدخل(Input) في إنتاج سلعة أو خدمة أخرى. فمثلا تعتبر السيارة التي يشتريها المستهلك لإستخدامه الخاص سلع نهائية، الإ أن

بعض مكونات هذه السياره، مثل الإطارات والزجاج،وغيرها،تنتجها شركات أخرى وتعتبر سلع وسيطة لأنها تستخدم في إنتاج سلعة نهائية وهي السيارة . كذلك الحال بالنسبة لكميات الدقيق أو الطحين،التي تشتريها ربات البيوت لإستخدامها في عمل الخبز والمعجنات للإستهلاك المنزلي تعتبر سلعة نهائية، بينما تعتبر الكميات التي تشتريها المخابز سلع وسيطة،لأنها تستخدم في إنتاج سلع اخرى نهائية مثل الخبز والمعجنات لتلبية إحتياجات السوق.

فإذا إحتسبت قيمة السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج السلع النهائية في حساب الناتج المحلي الإجمالي فمعنى ذلك أن تحتسب قيمة المدخلات الوسيطة مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلع النهائية، ويتسبب ذلك في إرتكاب خطأ ما يعرف بالإحتساب المزدوج وبالتالي تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته . ولذا يتم قياس الناتج المحلي الإجمالى بتجميع قيم السلع والخدمات النهائية دون السلع الوسيطة. [١]

أهمية الناتج المحلي الإجمالي :The Importance of GDP

- ❖ الناتج المحلي يلخص النشاطات الإقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالباً سنة .
- ❖ الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.
- ❖ الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر إقتصادي هام يمكن إستخدامه للتحليلات الإقتصادية، ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الإقتصاد الحالية
- ❖ الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، يمكن من معرفة توجهات الإستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة .
- ❖ تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الإقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.

[١] فريد بشير طاهر،عبدالوهاب الأمين،مبادئ الإقتصاد الكلي ص٤٨،٤٩

- ❖ يمكن إستخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.
- ❖ إستخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الإقتصادي للدولة.[١]

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

١) الناتج المحلي الإجمالي الإسمي :

هو إجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الإقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة ، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الجارية ، أي بالأسعار السائدة للسوق في السنة التي يتم فيها حساب الناتج .

٢) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

هو إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الإقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الثابتة، أي بأسعار سنة أساس ثابتة، يتم الإعتماد عليها لباقي السنوات.[١]

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

يعزى الإهتمام الكبير بدراسة الناتج المحلي الإجمالي إلى كونه مؤشراً هاماً للأداء الإقتصادي ورفاهية المجتمع؛ لذلك أصبحت دراسة تقدير وتوزيع الناتج المحلي (أو الدخل المحلي) تحتل مركزاً بارزاً في الدراسات التطبيقية بالنسبة لجميع الأقطار وخاصة في حالة توفر الإحصائيات الدقيقة عن مختلف الفعاليات الإقتصادية ، والجدير بالذكر أن عملية جمع وتبويب الإحصاءات لمختلف الفعاليات الإقتصادية تعتبر مهمة كبيرة وشاقة، مما يتطلب

[١] مؤسسة النقد العربي مصدر سابق، ص٦,٧.
[١] المصدر السابق ،ص٢١.

إنشاء أجهزة حكومية متخصصة يطلق عليها تسميات مختلفة، كالجهاز المركزي للإحصاء، أو دائرة الإحصاءات العامة، أو الجهاز المركزي للمعلومات، وغيرها من المسميات.[١]

ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي:

طريقة الناتج، وطريقة الإنفاق، وطريقة الدخل، ونتناول فيما يلي كل من هذه الطرق بشئ من التفصيل:

١. **طريقة الناتج:**Product Method

يتم في طريقة الناتج (Product Method) جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة، ويتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة.

فإذا كان الإقتصاد ينتج سلعتين فقط بالكميات Qa و Qb التي تباع في الأسواق بالأسعار Pa وPb على التوالي، يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج كما يلي:

$$GDP= Pa * Qa + Pb * Qb$$

٢. **طريقة الإنفاق**:

وفقاً لهذا المنهج تحسب النفقات على أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك إستهلاكاً خاصاً من قبل الأفراد ،أو عاماً من قبل الحكومات ،أو إنفاقاً إستثمارياً من قبل القطاع التجاري أو صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والمستوردات

لو رمزنا الإستهلاك بالرمز (c) ،والإستثمار بالرمز (i) والإنفاق الحكومي بالرمز (G) وصافي الصادرات (الواردات ناقصاً الصادرات) بالرمز(NX) وقمنا بإضافة هذه المكونات لحصلنا على مايسمي بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) كما يلي

[١] فريد بشير طاهر، عبد الوهاب الأمين ،مرجع سابق ص٥٤,٥٥ .

GDP= C+I+G-(NX)

٣. طريقة الدخل:Income Method

وتعبر طريقة الدخل عن مجموع ريع وعوائد عناصر الإنتاج ،بمعني أن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عما يلي:

- الأجور : وتعد الأجور أكبر مكونات الدخل وتشمل إجمالي الاجور والرواتب والعلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات الى القوة العاملة .
- ريع الأرض : وهي المبالغ التي يتلقاها القاع العائلي نتيجة تأجير الممتلكات ،أو إستغلالها.
- الفوائد وهي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع البنكي والإقراضي. وعادة ما يشار إليها بصافي الفوائد وهي صافي الفوائد التي يحصل عليها القطاع التجاري بعد دفع ما عليه من فوائد قروض .
- دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات.
- عوائد المساهمين من إستثماراتهم في الشركات.
- إهلاك رأس المال.
- الضرائب التجارية غير المباشرة:

وتعد هذه الضرائب ضمن تكاليف الإنتاج ومثال ذلك ضريبة المبيعات ،رسوم الرخص والتصاريح ،ضرائب الملكية التجارية والجمارك ،وجميعها دخول للحكومة .

- أرباح الشركات:

أرباح الشركة قبل خصم ضرائب الدخل التي تدفع للحكومة ،أو الأرباح المتبقية في الشركة لأغراض التوسع أو ما يسمي الأرباح المحتجزة[١]

[١] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي ،مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،دار وائل للنشر عمان –الأردن ٢٠٠١م ،ص١١٦-١١٨.

مشاكل حسابات الناتج المحلي الإجمالي:

- ❖ صعوبة حساب القيم لكل الدخول الناتجة عن النشاط الإقتصادي مثل: خدمات العقار المسكون من مالكه وغير المعلن عنه، خاصة في الدول التى تتصف بضعف الأجهزة المحاسبية الضريبية.
- ❖ صعوبة حساب القيم المالية للناتج الإجمالي من بعض السلع والخدمات، مثل المنتجات التى لاتدخل فى نطاق التبادل النقدي في السوق كالمنتجات التى يستهلكها منتجوها، وخدمات ربة المنزل في البيت أو خدمات الطبيب لأهل منزله، أو خدمة الكهربائي، والسباك ، والنجار وبالتالي تظهر قيمة الناتج المحلي الإجمالي أقل من القيمة الحقيقية.
- ❖ صعوبة تقدير حجم المخزون السلعي، وأيضا صعوبة تقدير إهلاك رأس المال لكل عنصر إنتاجي.
- ❖ مشكلة التغيير المستمر في هياكل الأسعار العامة والأسعار القياسية حيث تؤثر بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بشقيه الإسمي والحقيقي.
- ❖ مشكلة إختلاف قيم العملات بين الدول ووجود أكثر من سعر للعملة الوطنية (رسمي وحقيقي) مما يجعل المقارنة بين الدخول القومية غير دقيقة.
- ❖ الأنشطة غير النظامية أو المسمى إقتصاديا بإقتصاد الظل، لايحتسب في الناتج المحلي الإجمالي حيث تتمتع تلك النشاطات بالدفع النقدي أو المقايضة بهدف التهرب من راقبة الدولة وبالتالي عدم إحتسابها.
- ❖ لايعكس الناتج المحلي الإجمالي الأثار السلبية على البيئة مثل اثار المصانع مثلاً، لصعوبة تقديره وطرحه من الناتج المحلي الإجمالي.[٢]

[٢] مؤسسة النقد العربي السعودي،مصدر سابق، فبراير ٢٠١٦ م، ص٢٩.

القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في السودان:

اولاً: القطاع الزراعي:

يتمتع السودان بثروات زراعية متنوعة وظروف مناخية ملائمة لتنوع القطاع الزراعي، ويعتبر القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني أهم القطاعات الإقتصادية حيث يساهم القطاع الزراعي بأعلى نسبة فى الناتج المحلي الإجمالي بحيث يكون له الدور الرائد فى تحقيق الأمن الغذائي المحلي والمساهمة فى الأمن الغذائي العالمي ،تقدر الأراضي المستقلة من الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة ٢٣% من جملة الأراضي الزراعية التى تقدر ب٢٠٠ ألف فدان.

أولت الدولة إهتماما كبيرا لهذا القطاع وذلك بعد التدهور والإهمال الذى أصابه مؤخراً بسبب دخول البترول فى مقدمة الصادرات ولإعادة دوره الرائد فى النمو الإقتصادي والإجتماعي وتحقيق الإكتفاء الذاتي وإستقرار الأسعار وتوفير المخزون الإستراتيجي ،قامت الدولة بإعداد وتنفيذ برامج إصلاحية عديدة لهذا القطاع مثال لذلك برنامج النهضة الزراعية الذي يهدف لتحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح والمحاصيل النقدية والغذائية الأخري كذلك الدخول فى شراكات إستراتيجية تتعدى الإكتفاء الذاتي إلى مرحلة الصادر.[١]

كما يتكون القطاع الزراعي من قطاع الزراعة ،وقطاع الغابات ،وقطاع الثروة الحيوانية ،ويعتبر القطاع الزراعي من أكبر القطاعات الإقتصادية على الإطلاق من حيث الموارد الإقتصادية ،ويمكن توضيح مساهمة القطاع الزراعي فى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

[١] أرقم قسم عبدالسخي ،أثر تغير سعر الصرف فى الناتج المحلي الإجمالي فى السودان، سبتمبر ٢٠١٢م ،ص ٥٤.

السنة	نسبة المساهمة
1995م	%43.0
1996م	%45.0
1997م	%47.6
1998م	%48.7
1999م	%49.2
2000م	%49.8
2001م	%46.0
2002م	%44.5
2003م	%48.7
2004م	%40.8
2005م	%40.7
2006م	%38.9
2007م	%36.0
2008م	%36.8
2009م	%36.8
2010م	%32.8
2011م	%28.9
2012م	%30.6
2013م	%30.5
2014	%31.9
2015	%31.4

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير بنك السودان المركزي

من الجدول السابق نلاحظ أن القطاع الزراعي في الفترة من(2000 -2007م) قد إنخفضت مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي عدا عام 2003م وذلك بسبب قلة الإستثمارات الأجنبية فى هذا القطاع ومما تقدم يتضح أن هنالك تدنياً واضحاً فى نسبة مساهمة القطاع الزراعي فى الناتج المحلي الإجمالي خاصة فى الفترة ما بين -2007 (2000م) ،ويجمع الإقتصاديون على إختلاف ارائهم السياسية على أن هنالك أزمة فى القطاع الزراعي تتمثل فى التدخلات الخارجية تاريخياً عن طريق الإستعمار ،ثم إتباع بعض السياسات المرتبطة بالفكر السياسي العالمي أو تلك المفروضة على البلاد من مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذا بالإضافة إلى عدم الإستقرار السياسي فى السودان والحروب الأهلية وإعتماد الدولة على الصادرات البترولية وتجاهله للقطاع الزراعي ، الأمر الذي أدي إلى عدم إتخاذ سياسة خاصة لتنمية وتطوير القطاع الزراعي.

ويمكن تصنيف القطاع الزراعي في السودان كما يلي :

- القطاع الزراعي الرأسمالي وهذا مملوك للدولة .
- القطاع الرأسمالي المملوك من قبل القطاع الخاص الذى تطور وتوسع بعد الإستقلال خاصةً في مجال الزراعة الألية.
- القطاع الزراعي للإكتفاء الذاتي.[١]

معوقات الإنتاج في القطاع الزراعي:

١. عدم وجود سياسة زراعية واضحة تنظم هذا القطاع وتؤدي إلي هيكلة ورفع الإنتاجية بصورة مستدامة ، هذا إلي جانب عدم التاكد من إلتزام المزارعين بتطبيق المواصفات والحزم التقنية للعمليات الزراعية .

٢. مشاكل التمويل:

إرتفعت حاجة المشاريع المروية إلي التمويل مع التكثيف المحصولي . وتفاقمت مشكلة التمويل عندما تدنت الإنتاحية في تلك المشاريع نتيجة لأسباب عدة منها مشاكل إدارية وإختيار دورات لزراعة محاصيل ضعيفة الإنتاجية عالية التكاليف، وتدهور نظم الرى وتراكم الأطماء وتزايد التكاليف الإدارية وإرتفاع الأسعار العالمية للمدخلات الزراعية وتدني أداء التسويق للقطن .....الخ ونتيجة لهذه العوامل إرتفعت حاجة المشاريع إلي التمويل مع إرتفاع تكاليف الإنتاج وتدهور الإنتاج وبالتالي نقص العائد المادي للعمليات الزراعية .

٣. تدهور البنيات الأساسية :

مع تقلص العون الخارجي الذي كان يستقل في إعادة تعمير المشاريع المروية وتعمير المعدات والآليات الزراعية توقفت صيانة المعدات ونظم الري وترتب على ذلك تهالك المعدات الزراعية وتكاثر الأطماء والحشائش في قنوات الري ،مما أدي إلى تدهور كفاءة الرى ، وترتب على ذلك تقليص المساحات المزروعة .

(١) أرقم قسم عبدالسخي ،المصدر السابق ،ص٥٥-٥٦.

٤. التسويق:

بالرغم من أن سياسات التحرير قد هيأت لتسويق القطن مناخاً مواتياً وإيجابياً لفتح أفاق أوسع في الأسواق العالمية ، إلا أن تسويق القطن لم يطرأ عليه أي تحسن يذكر وذلك لإسباب عدة أهمها تقليص المساحات المخصصة لزراعة القطن لصالح المحاصيل الغذائية مثل الذرة الرفيعة والقمح . هذا وأن تدني الإنتاجية أدى إلى تراجع مركز قطن السودان فى الأسواق العالمية .[١]

ثانياً: القطاع الصناعي :

إن مفهوم الصناعة يعني إنها عملية تحويل الموارد الموجودة فى الطبيعة ومضمونها بإستخدام أدوات مناسبة لغاية جعلها قابلة لإشباع حاجة معينة ولافرق بين إذا كانت الحاجة نهائية أو وسيطة.

وتعد الصناعة القطاع الثاني فى قطاع الإنتاج الوطني بعد الزراعة ،وهذا لايعني إعطاء الأهمية للقطاع الزراعي وتفضيله على القطاع الزراعي ،وتنبع أهمية القطاع الصناعي من كونه يشكل المصدر والباعث المحرك لبقية القطاعات الإقتصادية الأخري فى الإقتصاد الوطني ،والإقتصاد الزراعي مرتبط فى تطوره بالصناعة فهو يأخذ منها وسائل الإنتاج من الجرارات والحاصدات والالات الزراعية الأخري وإجراء العمليات التصنيعية عليها، لتوضيح نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالى في السودان نتناول الجدول التالي الذى يوضح نسبة مساهمة القطاع الصناعي فى الناتج المحلي الإجمالي فى السودان خلال الفترة من(1995-2015م) :

[١] عبدالوهاب عثمان ،منهجية الإصلاح الإقتصادي للسودان،شركة مطابع السودان للعملة ، رقم الإيداع ٢٠٤ / ٢٠٠١م، ص١٢٨-١٣١.

السنة	نسبة المساهمة
1995م	%14.0
1996م	%14.3
1997م	%15.3
1998م	%15.0
1999م	%15.8
2000م	%21.0
2001م	%21.7
2002م	%22.1
2003م	%23.2
2004م	%28.6
2005	%28.6
2006	%29.5
2007	%33.6
2008	%31.6
2009	%31.6
2010	%24.6
2011	%25.3
2012	%18.1
2013	%21.5
2014	%23.1
2015	%15.4

المصدر، وزارة الإستثمار – قسم المعلومات

من الجدول السابق نجد أن نسبة القطاع الصناعي في هذه الفترة(١٩٩٥-٢٠١٠م) بدأت منخفضة بأقل من 17% الأ انها بدأت تزايد بصورة ملحوظة حتى وصلت 33.6% في عام 2007م ثم بدات تتناقص مرة اخرى وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية 2008م التي ادت الى انخفاض اسعار النفط عالميا مما نتج عنه انخفاض في الإيرادات العامة للدولة الذي كان النفط يشكل 95% من جملة الصادرات السودانية.[١]

[١] أرقم قسم عبدالسخي،المصدر السابق،ص57-58

معوقات القطاع الصناعي:

١) دعم القطاعات الإنتاجية التقليدية كالزراعة والثروة الحيوانية وغيرها في الموازنة العامة للدولة ، بأفراد مخصصات ضخمة لها مع تجاهل الصناعة تماماً إلا مع النزر اليسير أقل من 5% من المصروفات والمخصصات الموجهة للتنمية.
٢) خفض الرسوم الجمركية لسلع من دول أكثر رسوخاً في السلع الصناعية تتراوح ما بين 40% إلي100% مما أخرجت الصناعة السودانية كلياً من المنافسة في السوق المحلي السوداني فكان مصيرها إقفال مصانعها.
٣) ضعف البنيات التحتية للصناعة مثل المياه الرخيصة والطرق والكهرباء حتى إضطرابات بعض الصناعات لحفر آبار المياه داخل المصانع لتفادي إنقطاع الإمدادات المائية .
٤) أزمة حادة فى التمويل الصناعي على المستوي الوطني حيث لايتجاوز سقف التمويل المصرفي للصناعات الوطنية نسبة 19% في مجمل التمويل في الأنشطة الإقتصادية في البلاد .
٥) تشجيع إستيراد السلع الصناعية بدلاً عن الإتجاه لتصنيعها وطنياً.
٦) الجبايات الولائية ورسوم الطرق وغيرها التي تهدف إلى حركة الصناعة الوطنية
٧) عدم إنقاذ الإستراتيجية العشرية وربع العشرينية في القطاع الصناعي بسبب شح الإمكانيات وقلة الكوادر الفنية المدربة.[٢]

(٢) محمد يعقوب هارون ،أثر الخصخصة على القطاع الصناعي بالتركيز على صناعة الجلود في السودان ، سبتمبر 2012م، ص45.

ثالثاً : القطاع الخدمي :

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ويتكون هذا القطاع من قطاع الإتصالات والقطاع الصحي وقطاع التعليم والأمن ،وقطاع النقل والمواصلات كما يشتمل قطاع النقل على(هيئة السكة حديد السودان ،هيئة النقل النهري ،هيئة المواني البحرية ،والهيئة العامة للطيران المدني وشركة الخطوط البحرية) .

هذا بالإضافة إلى الخطوط الجوية السودانية، والنقل البري والعسكري ،ومصلحة الملاحة النهرية وشركة النقل النهري السودانية ومصلحة النقل الميكانيكي ،بينما يتكون القطاع الفرعي الثالث وهو الإتصالات من الوحدات التالية: الهيئة العامة للبريد والهيئة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية هذا بالإضافة إلى جهازي الإذاعة والتلفزيون[١]

[١] أرقم قسم عبدالسخي ،المصدر السابق ،ص٥٩.

الجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي:

السنة	نسبة المساهمة
1995	%42.9
1996	%40.5
1997	%37.3
1998	%36.6
1999	%34.4
2000	%32.2
2001	%31.6
2002	%30.9
2003	%30.2
2004	%32.8
2005	%32.1
2006	%35.7
2007	%30.8
2008	%32.7
2009	%46.1
2010	%45.9
2011	%46.2
2012	%49.0
2013	%47.9
2014	%48.4
2015	%53.2

المصدر: (تقارير بنك السودان المركزي).

أسباب تدني مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلي الإجمالي:

يرجع تذبذب وتدني مساهمة هذا القطاع للعديد من الأسباب:

اولاً : اسباب اقتصادية:

١. عدم إستقرار سعر الصرف:

إن عدم إستقرار سعر الصرف مثلاً يؤدي إلى تعرض الإستثمارات الأجنبية للمخاطر بالإضافة إلى عدم تحديد فقرات خاصة بقطاع الخدمات فى قوانين الإستثمار فى البلاد لتحديد ملامح الإستثمار الأجنبي فى هذا القطاع ،الأمر الذي يقود بالضرورة إلى عدم تشجيع المستثمرين الأجانب للمخاطرة برؤوس أموالهم للحصول على أرباح.

٢. عدم إكتمال البنية التحتية للقطاع الخدمي:
يلعب عدم إكتمال البنية التحتية لهذا القطاع دوراً سلبياً فى العملية الإستثمارية ويقف ضيق السوق المحلي وعدم قدرته على إستيعاب كل المنتجات والبضائع حائلاً أمام الإستثمارات الإجنبية فى هذا القطاع مما يقلل من الأرباح بالنسبة للمستثمر الأجنبي الأمر الذي يجعله غير راغب فى الإستثمار فى هذا القطاع .

٣. تضييق العقوبات الإقتصادية على البلاد.

٤. إرتفاع نسب التضخم.

ثانياً:الأسباب السياسية :

١. عدم الإستقرار السياسي.
٢. عدم إحلال السلام الشامل في البلاد.
٣. السودان حتى والي وقت قريب يشار اليه بعدم إحترام حقوق الإنسان . [١]

[١] أرقم قسم عبدالسخي ،المصدر السابق ،ص٦٢-٦٣.

الناتج المحلي الإجمالي في السودان من عام ١٩٨١ ــ ٢٠١٥م:

(الأرقام بملايين الدولارات)

Gross Domestic product	Gross Domestic Product	Year
الناتج المحلي الإجمالي (بالاسعار الثابتة)	الناتج المحلي الإجمالي (بالاسعار الجارية)	السنة
١١.١	١٠١٤٤.٥	١٩٩٥
١١.٣	١٠٤٧٨.١	١٩٩٦
١٢.٠	١٦١٣٧.٤	١٩٩٧
١٣.٠	٢١٩٣٥.٩	١٩٩٨
١٣.٥	٢٧٠٥٨.٨	١٩٩٩
١٤.٧	٣٣٦٦٢.٧	٢٠٠٠
١٦.٣	٤٠٦٥٨.٦	٢٠٠١
١٧.٢	٤٧٧٥٦.١	٢٠٠٢
١٨.٣	٥٥٧٣٣.٨	٢٠٠٣
١٩.٣	٦٨٧٢١.٤	٢٠٠٤
٢٠.٣	٨٥٧٠٧.١	٢٠٠٥
٢١.٧	٩٨٢٩١.٩	٢٠٠٦
٢٢.٩	١١٩٨٣٧.٣	٢٠٠٧
٢٣.٨	١٣٥٥١١.٧	٢٠٠٨
٢٤.٩	١٣٩٣٨٧.٥	٢٠٠٩
٢٦.٥	١٦٠٦٤٦.٥	٢٠١٠
٢٦.٦	١٧٤٥٣٩.٢	٢٠١١
٢٧.٠	٢١٧١٨٤.١	٢٠١٢
٢٨.٢	٣٤٢٨٠٣.٢	٢٠١٣
٢٩.٠	٤٧١٢٩٥.٤	٢٠١٤
٣٠.٤ *	٥٨٢٩٣٦.٧	٢٠١٥

المصدر:(الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير بنك السودان المركزي)

* بيانات أولية

الفصـــل الثـــالث

الصنـــــاعـــــات التـحويلـــــيـة فـــي الســـــودان

ويحتوي على ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول : نشأة وتطور وأنواع الصناعات التحويلية في السودان .

المبحث الثاني : مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

مشاكل ومعوقات الصناعات التحويلية في السودان .

المبحث الثالث : صناعة الجلود في السودان.

أهمية صناعة الجلود.

سياسات الدولة للإرتقاء بقطاع صناعة الجلود.

المشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الجلود .

المبحث الأول:

مـقـــــدمــة:

تأخذ كلمة الصناعة معسنين اساسيين ،فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءت المتخذة من قبل الوحدات الإقتصادية في المجتمع من اجل تحويل خام أو سلع وسيطة الي سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعاً نهائية . وبموجب هذا التعريف تتميز الصناعة عن بقية النشاطات الإقتصادية في المجتمع كالزراعة و الخدمات و غيرها.

وقد يقصد بالصناعة وحدة النشاط داخل القطاع الصناعي ،وبذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة ،او سلع تستخدم نفس المادة الخام او نفس طريقة الصنع ،وبموجب هذا التعريف فإننا نقسم قطاع الصناعة الي صناعات متعددة مثل : صناعة المواد الغذائية ، صناعة المنسوجات ، صناعة الكيماويات ....الخ.

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الإقتصادية الحديثة التي من شأنها إحداث التنمية الصناعية لما لها من أثر كبير على معدلات النمو الإقتصادي وهيكل الواردات و الصادرات و تطوير القدرات الذاتية ،ولذا درجت معظم دول العالم للإستفادة بكفاءة من مواردها الأولية إستبدالا للواردات لسد إحتياجات السوق المحلي و تصدير الفائض.[١]

إن تاريخ الصناعة في السودان يمتد الي ما قبل الإستقلال ، وفي عام ١٩١٨م أقيم مصنع أسمنت مكوار (منطقة خزان سنار) ،وبعده قامت مصانع عدة منها لحوم كوستي عام ١٩٢٢م ،ومشروعات أنزار الصناعية (نسيج ،صابون)،ومصنع لتجميع اللواري ببوتسودان ،وهذه كلها كانت بداية للصناعات التحويلية في السودان قبل الإستقلال التي لم تعد في خارطتنا الصناعية اليوم ذلك لانها لم تستطع ان تواكب المتغيرات اللاحقة وتتفاعل مع معطيات المنافسة وإحتياجات المستهلك.[٢]

---

[١] أمل محجوب حمد، الأثار الإقتصادية والتمويل بقطاع الصناعة التحويلية ،أبريل 2004م ص3.

[٢] محمد هارون يعقوب ،أثر الخصخصة على القطاع الصناعي بالتركيز على صناعة الجلود في السودان ، سبتمبر 2012م، ص48.

نشأة وتطور الصناعة في السودان:

عرف السودانيون ومنذ القدم الحرف والأعمال اليدوية في المجالات المختلفة ولا تخلو قرية مهما كان حجمها من نشاط حرفي إنتاجي. فالسودان بموارده وإمكاناته المختلفة كان في الماضي مكتفياً ذاتياً من إحتياجاته المعيشية والضرورية ،فالمنتجات الزراعية والحيوانية والغابيةوالتعدينية والمائية تشكل مجالاً خصباً لقيام كثير من الأنشطة والأعمال الصغيرة وتوفر الكثير من السلع والمنتجات حيث كانت تزدهر معاصر الزيوت التقليدية "العصارات" والأنوال اليدوية لإنتاج منسوجات الدمور ، وأبدعوا في حفظ وتجفيف الحبوب والتمور وفي صناعة السواقي والشواديف ودباغة الجلود وتصنيع المنتجات الجلدية خاصة في مناطق شمال السودان وعلى شواطئ النيل كما عرفوا صهر الحديد والمعادن المختلفة وأصبحت لهم شهرة في ذلك (العهد المروي). [١]

وقامت بعض الصناعات الخفيفة والحرفية في العهد التركي وذلك بهدف توفير الإحتياجات الأساسية ،ومع دخول الحكم الثنائي في نهاية القرن قبل الماضي إنتشرت بعض الحرف والمهن الصناعية ممثلة في ورش السكة حديد والنقل النهري والبريد والبرق والأشغال والمخازن والمهمات. ومع نهاية الربع الأول للقرن العشرين وبعد إكمال خزان سنار وقيام مشروع الجزيرة وزراعة القطن دخل تطور الصناعة بالسودان مرحلة جديدة لأن محصول القطن صار يوفر المادة الخام لصناعة الغزل والنسيج التقليدي وكذلك توفير البذرة لإنتاج الزيوت وإنتاج الصابون .[٢]

وفي عام ١٩١٨م أقيم مصنع أسمنت مكوار (منطقة خزان سنار) ،وبعده قامت مصانع عدة منها لحوم كوستي عام ١٩٥٢م ،ومشروعات أنزار الصناعية (نسيج ،صابون)،ومصنعين لزرائر الدوم في عطبرة ومصنع لتجميع اللواري ببوتسودان ،وهذه كلها كانت بداية للصناعات التحويلية في السودان قبل الإستقلال التي لم تعد في خارطتنا الصناعية اليوم ذلك لانها لم تستطع ان تواكب المتغيرات اللاحقة وتتفاعل مع معطيات المنافسة وإحتياجات المستهلك.

---

[١] سعاد يوسف أحمد ،المشكلات والعوائق التي تواجه الصناعات الصغيرة في السودان وكيفية تذليلها ، مايو 2008م ، ص34

[٢] أحمد مهدي عبد القادر ، أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية في الإنتاجية بالقطاع الصناعي ، 2012م ، ص112

وخلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٤٩م) فرضت ظروف الحرب واقعاً جديداً للصناعة الوطنية ولهذا شجعت الدول صناعة بدائل الإستيراد خاصة الصناعات الغذائية من مطاحن صغيرة وزيوت ومياه ومشروبات غازية وحلويات وكذلك صناعة الغزل والنسيج التقليدية والمدابغ والأحذية والصناعات الهندسية الصغيرة وهي عبارة عن ورش ومسابك لإنتاج الأثاثات وقطع الغيار المختلفة.[١]

عند إستقلال السودان في يناير ١٩٥٦م كانت الإستثمارات في الصناعة قد بدأت أولي خطواتها في هذا المجال ،وقد أعلنت حكومة الإستقلال الأولي سياستها الرامية إلى تشجيع رأس المال المحلي والأجنبي بإصدار قانون الميزات الممنوحة لعام ١٩٥٦م وكان لهذا القانون أثره الإيجابي في تنشسط الإستثمار في مجال الصناعة إذ بلغ إجمالي الإستثمار ٢,٧ مليون جنيه في عام ١٩٥٩م بينما لم يتجاوز المبلغ المستثمر في الصناعة ٥٤٠,٠٠٠ جنيه فقط ،عام ١٩٥٦م.

كانت مشاركة الصناعة في الناتج القومي عام ١٩٥٥-١٩٥٦م متواضعة للغاية ولم تتعد ١% من إجمالي الناتج المحلي إرتفعت إلي ٢% في عام ١٩٦٠- ١٩٦١م وحتى هذا العام فقد كان الجهد كله في تنمية قطاع الصناعة يقوده وينفذه القطاع الخاص.

أعطت الخطة العشرية (١٩٦٠-١٩٧٠م) إهتماماً كبيراً لتنمية الصناعة في البلاد فرصد لها في الخطة مبلغ ٧٦,٣ مليون جنية ٢٥,٣ في القطاع العام و٥١ مليون للقطاع الخاص. فدل هذا على أن الدولة قد بدأت مرحلة جديدة في تشجيع تطور الصناعة في البلاد بدخولها كمستثمر في هذا الميدان.[٢]

في عام ١٩٦٠ م أنشأت الدولة البنك الصناعي كمؤسسة حكومية تعمل على تشجيع نشاطات القطاع الخاص في مجال الصناعة وتوفير التمويل لتوسيع قاعدة القطاع الخاص وفي عام ١٩٦٢م قامت الدولة بإنشاء هيئة المصانع الحكومية لإشراف على إدارة المصانع

---

[١] أحمد مهدي عبد القادر ، مرجع سابق ، 2012م، ص12.
[٢] أمل محجوب حمد ، مرجع سابق ،ص12 .

الحكومية ،وأعيد تشكيل هذه الهيئة بإسم مؤسسة التنمية الصناعية عام ١٩٦٥م للإشراف على المصانع القائمة بالإضافة إلى دراسة وإعداد المشروعات الصناعية الجديدة لتوسيع القطاع الصناعي.

خلال عام ١٩٦٦م أنشئت بالسودان لأول مرة وزارة الصناعة والتعدين والتعاون . كما صدر ثاني قانون للإستثمار الصناعي وهو(قانون تنظيم الإستثمار وتشجيعه لسنة ١٩٦٧م) كما أنشئ مركز للبحوث والإستشارات الصناعية بعون من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو UNIDO).[١]

وفي عام ١٩٧٠-١٩٧١م تم إجراء أول مسح صناعي شامل للصناعة السودانية وفر قاعدة أساسية للمعلومات الصناعية ساعدت في التخطيط السليم للصناعة السودانية خلال الفترة المايوية ١٩٦٩- ١٩٨٥م والتي شهدت قيام العديد من الصناعات الإستخراجية والأساسية كمشروعات السكر الكبري (كنانة ، سنار ، عسلاية) وصناعات الغزل والنسيج (الصداقة ،الحاج عبدالله ومصانع النسيج الستة) ومسبك الخرطوم المركزي .

تميز عهد الديمقراطية الثالثة ١٩٨٦-١٩٨٩م بإستقرار السياسات الصناعية إلا أن الوضع لم يستمر كثيراً فقد هبط الإنتاج في معظم السلع الصناعية خاصة صناعة السكر والتي تدني الإنتاج فيها من ٤٩٨ ألف طن في موسم١٩٨٤ - ١٩٨٥م إلى ٣٩٥ ألف طن في موسم ١٩٨٨-١٩٨٩م بنسبة وصلت إلى ٢١% وتدني الإنتاج في هذه الفترة يعزى إلى كثرة الإضرابات العمالية والتوقف عن الإنتاج.[٢]

إهتمت ثورة الإنقاذ الوطني بالقطاع الصناعي لأهمية الدور الذي يلعبه في التنمية الإقتصادية ،وقد تم وضع الإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢-٢٠٠٢م لتحقيق التنمية اللإقتصادية الشاملة من خلال برامج مرحلية هدفت إلى إستغلال الطاقات ،تحديث وإستبدال المعدات والآليات القائمة وإدخال التقنية الحديثة ،إزالة التشوهات وعدم التوازن بين القطاعات الصناعية الفرعية فيما بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى.

---

[١] أمل محجوب حمد، المرجع السابق ،أبريل 2004م، ص12-13

[٢] أحمد مهدي عبد القادر ، مرجع سابق ، 2012م ، ص114

أنـواع الصناعة التحويلية في السودان:

تعتبر أهم مكونات الصناعة في السودان هي السكر والغزل والنسيج والأسمنت و الدقيق والسجاير والزيوت و الصابون والمياه المعدنية والكبريت والأدوية والمنتجات البترولية وصناعة الجلود وصناعة المواد الغذائية وصناعة العصائر وصناعة السيارات وصناعة الحديد ومشتقاته و الصناعات العسكرية وصناعة الأعلاف .

وتشمل الصناعات التحويلية الصناعات الغذائية ،الغزل والنسيج، صناعة السكر،صناعة الأسمنت ،منتجات الجلود ، الصناعات الكيماوية ، صناعة مواد البناء ، الأخشاب ،المواد الخشبية ،الأثاثات ،الصناعات الهندسية ، الطباعة ، التغليف ، الورق ، المنتجات الورقية ، الصناعات المعدنية الأساسية ،الصناعات التعدينية غير الأساسية ،صناعة الأليات والمعدات وصناعات تحويلية أخرى ،وفيمايلي نستعرض بعضاً من هذه الصناعات .

الصناعات الغذائية :

تعتبر الصناعات الغذائية من أقدم الصناعات في السودان ، وتحتل المكان الأول في هيكل الصناعة التحويلية .

مفهوم الصناعات الغذائية :

يقصد بها جميع العمليات والأنشطة اللازمة والضرورية لتحويل المواد من حيث الشكل أو المظهر أو التركيب أو الجوهر تحت أنسب الظروف التشغيلية الصحية والإستخدام للوسائط والتقنيات الملائمة و المستلزمات الإنتاجية و الخدمية الأخرى لإنتاج منتج نهائي ذو قيمة غذائية إقتصادية .[1]

وينطوي تحت هذه الصناعات العديد من الأنشطة التحويلية مثل مطاحن الحبوب و معاصر الزيوت ومصانع الدهون ومعامل المشروبات وتعليب الفاكهة والخضر ..... الخ.

[1] ابوحنيفة يوسف جالم ،العوامل المؤثرة على تطور الصناعة التحويلية في السودان ،2015م ، ص32.

صناعة الغزل والنسيج :

إذا نظرنا إلى تاريخ التطور الصناعي فى كثير من البلاد التى دخلت مجال التصنيع منذ القرن الثامن العشر نجد أنها بدأت بصفة عامة بصناعة الغزل والنسيج ،وكانت صناعة الغزل والنسيج هي رأس الرمح فى ولوج مضمار التصنيع الواسع متى ما توفرت بعض العوامل التى تساعد على إنشاء هذه الصناعة.

والسودان أحد منتجي القطن بكميات كبيرة كان مؤهلاً لإنشاء صناعة نسيجية متطورة لتقود بقية الصناعات الأخري نحو نشاط تصنيعي مرغوب فى مجالات كثيرة.

كان قطاع الغزل والنسيج من القطاعات المؤسرة في الإقتصاد لإسهامه في توفير احدى السلع الأساسية وتشغيل نسبة مقدرة من القوة العاملة ولكن تدهورهذا القطاع لعدة اسباب من اهمها :

- المنافسة الجائرة من السلع المستوردة .
- انخفاض انتاج القطن وعدم جودة المنتج منه .
- تغيير نمط صناعة الملابس وإستهلاكها .
- ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب إرتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج .
- تقادم التقانات المستخدمة في هذا القطاع .
- عدم توفير التمويل التنموى للتحديث.

بدأت الوزارة خطة لإنعاش هذا القطاع بداية بتاهيل مصانع الغزل والنسيج الحكومية .[1]

صناعـــــــة الســـــــكر:

صناعة السكرصناعة واعدة وملائمة جداً لمناخ السودان وثرواته الطبيعية من الأراضي والمياه، وقد بدأت صناعة السكر في السودان منذ فترة ليست بالقصيرة عندما ظهرة هذة الصناعة لأول مرة بإقامة أول مصنع للسكر في الجنيد في أواخر

[1] ابوحنيفة يوسف جالم ،المرجع السابق،2015م،ص35-37

خمسينيات هذا القرن. وأعقبه بسنوات قليلة مصنع سكر حلفا الجديدة ثم مصنع سكر سنار وعسلاية وكلها مصانع للقطاع العام ،أما أكبر وأهم مصنع الأن هو مصنع سكر كنانة والذي أقيمة بمشاركة بعض رؤوس الأموال العربية مع الحكومة وهو المصنع الخامس فى هذه الصناعة ،مصنع سكر غرب سنار ومصنع سكر النيل الأبيض .[١]

صناعة الأسمنت:

تعتبر صناعة الأسمنت من الصناعات الوطنية الهامة والتي نالت الأسبقية فى هيكل الصناعة التحويلية في السودان ،حيث كان قيام أول مصنع أسمنت بعطبرة عام ١٩٤٧م ومصنع أسمنت ربك ١٩٧٠م ،ثم دخول مصنع أسمنت السلام فى العام ٢٠٠٨م . ورغماً عن ذلك لاتغطي إحتياجات الطلب المحلي المتنامي نتيجة للطفرة العمرانية التي تشهدها البلاد . فقد كان هنالك إعتماد شبه كامل على إستيراد الفجوة السوقية بين قوتي العرض والطلب فنسبة لزيادة الطلب على الأسنمت وتوفر مدخلات إنتاجه الأساسية ووجود مساحة سوقية كبيرة وسعر مجزي شكلت هذه العوامل عوامل جذب إستثماري لإقبال عدد كبير من المستثمرين على الإستثمار فى مجال صناعة الإسمنت وتم إصدار عدد من التراخيص فى هذا المجال تجاوزت الثمانية معظمها بولاية نهر النيل والتي يتوقع أن تتوطن بها صناعة الأسمنت.[٢]

صناعة الدقيق:

يعتبر هذا القطاع احد اهم قطاعات الصناعات الغذائية الرئيسية إذ يساهم في تقطية جزء مقدر من إحتياجات الطلب المحلي المتنامي خاصة وقد تحولت العادات الإستهلاكية من الزرة للقمح .

وقد تطورت هذه الصناعة تطوراً ملحوظاً بإستخدام التقانة الأنظف والأكثر تقدماً في هذا المجال ، اخذين في الإعتبار الدور الذي لعبته المطاحن بتحملها عبئ توفير

---

[١] ابوحنيفة يوسف جالم ،المرجع السابق ،2015م،ص37-38

[٢] أحمد مهدي عبد القادر ، مرجع سابق ، 2012م ، ص117-118

القمح والذي كان يمثل عبئاً ثقيلاً على الخزينة العامة ،علما بأن هذا القطاع يعتمد على القمح المستورد مما يجعل ذلك عرضه لتقلبات الأسعار العالمية والسيايات الدولية وكل ذلك سيكون سلباً على الصناعة المحلية وعلى تكلفة إنتاج الخبز ،بينما يمتلك السودان كل المقومات الزراعية لإنتاج محلي يراعي المواصفت العالمية المطلوبة.[1]

صناعات الكيماويات:

صناعة الكيماويات من الصناعات الرائدة الحديثة التي تعتمد على العلوم والتكنولوجيا وهي من الصناعات التي يمكن أن تلعب دوراً مقدراً في توفير كثير من السلع الوسيطة لكثير من الصناعات التحويلية والإستخراجيه وتحقيق الترابط الأمامي والخلفي بين قطاعات الصناعة المختلفة ،ويضم هذا القطاع الصناعات التالية:

١. صناعة الصودا الكاوية (دارفور ،البحر الأحمر).
٢. المبيضات والألوان والأصباغ لصناعة النسيج (ولاية الخرطوم ،الجزيرة).
٣. إنتاج المواد الدابغة .
٤. إنتاج الأسمدة الفوسفاتية .
٥. إنتاج الكحول من المولاص للأغراض الطبية.
٦. إنتاج الأستيلين والهواء النقي.
٧. إنتاج المنظفات السائلة.
٨. صناعة البيوغاز(دارفور ،الخرطوم ،الجزيرة).
٩. صناعة المستلزمات الطبية (الخرطوم ،الجزيرة ،كردفان).
١٠. صناعة مدخلات صناعة الأدوية .

[1] أحمد مهدي عبد القادر ، مرجع سابق ، 2012م، ص119

صناعة مواد البناء والحراريات:

تشهد البلاد نهضة عمرانية واسعة حتمت على هذا القطاع أن يواكب الطلب المتزايد على مواد البناء ، ويضم هذا القطاع الصناعات التالية:

١) الأسمنت الريفي
٢) الجير(ربك ،عطبرة،الخرطوم).
٣) الجبص.
٤) الرخام (مصقول وبلكات) البحر الأحمر،عطبرة .
٥) المارسيليا.
٦) الطوب الرملي.
٧) الزجاج (كردفان،الخرطوم).
٨) الأدوات الصحية،الخزفية (الإستوائية،الخرطوم٣).[١]

قطاع التعدين:

رغم أن السودان غني بثرواته المعدنية إلا أن دورها في الإقتصاد الوطني مازال محدوداً للغاية، حيث يعتبر السودان من أفضل الدول الأفريقية نشاطاً في مجال صناعة التعدين ويرجع ذلك إلي أن العمل في مجال البحث وإستكشاف المعادن دون الطموح نسبة لمحدودية التمويل في هذا المجال .

يشكل تصنيع الخامات المعدنية محوراً اساسياً للتنمية الصناعية والإقتصادية كما يحقق زيادة كبيرة في القيمة المضافة وخلق قاعدة تكنولوجية صناعية ،كما تكمن اهمية التصنيع المعدني في خلق أسواق داخل البلاد وهذه تمثل الضمان لإستمرارية النشاط التعديني بخلق سوق موازي محلي يقى هذا النشاط شر تقلبات السوق العالمية بستثناء البترول الذي دخل مراحل متقدمة من الإنتاج التجاري وصناعة التعدين تمثل نسبة منخفضة من النشاط الإقتصادي، حيث لم تتعدى نسبة مساهمتها 3% من الدخل القومي

[١] خالد إسماعيل إبراهيم، معوقات القطاع الصناعي في السودان ،2004م، ص32-33.

حتى عام 2007م وينحصر الإنتاج المعدني في مواد البناء (الحصى والرمل)،الكروم ،الذهب ،الفضة، الحجر الجيري، الرخام، الجرانيت، الكاولين، العطرون وملح الطعام .

الصناعات الهندسية :

ليس من المبالغة في القول بانه إذا كان مستوى النمو الصناعي يعبر عن مستوي النمو الإقتصادي فانه مما لا شك فيه أن درجة نمو الصناعات الهندسية تعتبر مؤشراً لدرجة النمو الصناعي ،لذلك نشطت في السنوات الأحيرة صناعة منتجات الحديد والمسبوكات وقطع الغيار وصناعات التجميع بعد ما ظلت البلاد ولعقود من الزمن تعتمد وبصورة كبيرة على إستيراد جميع مستلزماتها من منتجات الحديد من الخارج .

هنالك حوالي(15)مصنعاً لإنتاج الحديد بينما يبلغ عدد المصانع التي يوجد بها أفران لصهر الحديد الصلب ثمانيه مصانع بطاقة إنتاجية تبلغ(240) ألف طن في العام، بينما يفوق عدد المسابك (60)مسبكاً وتبلغ الطاقة التصميمية بهذا القطاع حوالى 14 مليون طن في العام بطاقة فعلية في حدود (40%).

شهدت البلاد تطوراً ملحوظاً في مجال الصناعات الهندسية الأمر الذي أدي إلي إستقرار أسعارها وزوال اثار الندرة التي تتحكم في بعض المنتجات المستوردة لحديد التسليح مما ساعد في تخفيف أعباء تكلفة مواد البناء مواكبة للنهضة العمرانية التي تشهدها البلاد.

كما شهدت صناعة السيارات والتركترات والمقطورات تطوراً ملحوظاً وأسهمت شركة جياد إسهاماً مقدراً في هذا المجال ،حيث بلغت نسبة إستغلال الطاقة الإنتاجية في مجال سيارات الصالون (77%) من الطاقة التصميمية والأهم من ذلك أن هذه الصناعة وجدت قبولاً لدي المستهلك السوداني وأثبتت جودتها.[1]

[1] أحمد مهدي عبد القادر ، مرجع سابق ، 2012م، ص119-120.

صناعة الأدوية :

يعتبر قطاع الصناعة الدوائية في السودان من الصناعات الرائدة التي تعمل بكفاءة عالية ، بالأخص فيما يختص الجودة ومطابقتها للمواصفات العلمية والقياسية ،وقد ساعدت هذه الصناعة في تحقيق قدر ملموس من الأمن الدوائى للبلاد ، وبعض المنتجات تفوق حاجت السوق المحلي بحوالي 50%.

كما أن هذه الصناعة قد إزدهرت بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة حيث تم افتتاح العديد من المصانع وأصبح الإنتاج يغطي مقداراً من إحتياجات البلاد المحلية ، بينما تحقق الإكتفاء الذاتي بنسبة 90 % للأدوية المنقذة للحياة .

صناعة الجلود والأحذية:

في السودان يعتبر إنتاج الجلود من الحرف القديمة، يحتل السودان المرتبة الأولي عربياً وإفريقياً من حيث تعداد الحيوانات ، فهو السابع في تعداد الأبقار والسادس في بالنسبة لتعداد الضان والماعز والأول في الإبل وذلك بجانب ثروة حيوانية برية أهم منتجاتها جلود الزواحف ،ويستهلك كميات معتبرة من اللحوم التي تزداد مع إزدياد عدد السكان وتشكل الجلود اهم المنتجات الجانبية لإنتاج اللحوم ،تحتل تجارة وصناعة الجلود موقعاً إقتصادياً هاماً حيث تشكل صادراتها المركز الأول في الصادر الصناعي والثاني في صادر الثروة بعد صادر الحيوانات الحية واللحوم ، مع أنه لم يتعدا 35000000 دولار ، يشكل صادر المصنعة (مدبوغ لين ومحنط) في المتوسط حوالي50%من صادرات جلود الأبقار وأكثر من95%صادر الجلود الصغيرة – الضان والماعز كما تساهم صناعة الجلود في توفير الحزء والمنتجات الجلدية الأخرى والمنتجات الشعبية للإستهلاك ، بدأ القطاع الحديث عام 1945م بإنشاء مطبغة ممكننة ومع مصنع للأحذية ثم أنشأت ثلاث مضابغ حكومية كبيرة خلال الستينيات والسبعينيات وتبعتها عدداً من المضابغ الصغيرة أنشأها القطاع الخاص ، وتوسعت صناعت الدباغة بعد خصخصة القطاع في أوائل التسعينيات وقفل صادر الجلود الخام عام 1993م ،بلغت اتلمدابغ حتى يومنا هذا 24مدبغة

بجانب قطاع حرفي (ريفي) عريض في كثير من مدن غرب السودان وسنار وكسلا والقضارف وأم درمان حوالي ٣٠ مجمع دباغة ويرتبط به قطاع حرفي عريض لصناع (المركوب والمنتجات الأخرى) ، ظل القطاع التقليدي الحرفي يقوم بدوره مع خروج منطقة الدباغة الحرفية في أم درمان (حي الدباغة) إنتقل كثير من الحرفيين من دارفور وأم درمان لصناعة المركوب والمنتجات الشعبية الأخرى في منطقة غرب أم دمان وفي السنوات الأخيرة أعطت الدولة أهمية لصناعة الجلود نسبةً لميزاتها التفضيلية ولإمكانية تنميتها خاصةً في مجال الصادرات الغير بترولية. [١]

[١] مي حسن ، صناعة الجلود في السودان (واقع مرير ومستقبل مظلم) ، عن صحيفة الميدان ، 13إبريل 2010م .

المبحث الثاني :

مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي :

❖ **تعريف الناتج المحلي الإجمالي :**

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يشير إلي إجمالي السلع والخدمات التي أنتجت بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل البلد الواحد فقط خلال فترة زمنية عادة عام بغض النظر عن جنسية الأفراد الذين يمتلكون تلك العناصر الإنتاجية ، أو بمعنى آخر سواء كانت تلك العناص الإنتاجية مملوكة بالكامل للأفراد الوطنيين الذين يتمتعون بجنسية البلد الذي يقيمون فيه ، أو كانت أجزاء مملوكة للأجانب الذين يحملون جنسية ذلك البلد . [١]

❖ **مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي :**

ساهمت الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1995-2003م بحوالي 7.3%في المتوسط وإرتفعت الي حوالي 12.5 خلال الفترة 2006-2015م ، وذلك لما شهده الإقتصاد السوداني من معدلات نمو مرتفعة حيث بلغ معدل النمو في عام 2007م ما يقارب 10% وهذه نسبة كافية لتطور القطاع الصناعي .

- وفيما يلي مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي في الفترة من 1995-2015م محسوباً على أساس أسعار عام (1981-1982م).[٢]

[١] ابو حنيفة يوسف جالم ، مرجع سابق ، ص59.

[٢] التقارير السنوية لبنك السودان المركزي والعرض الإقتصادي لوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي ،(1995-2015م)

الجدول التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (طريقة الناتج) بالأسعار الثابتة:

الأعوام	GDP	مساهمة الصناعات التحويلية في GDP	نسبة المساهمة
1995	996.6	65.3	%6.6
1996	1034.8	68.2	%6.5
1997	1107.1	81.7	%7.4
1998	1173.1	82.0	%7.2
1999	1243.4	90.1	%7.2
2000	1346.1	100.5	%7.5
2001	1454.3	112.6	%7.9
2002	1520.1	114.5	%7.5
2003	1617.3	132.7	%8.2
2004	1801.1	128.0	%21.0
2005	1950.5	131.0	%21.5
2006	22.217.1	1.440.0	%6.5
2007	22.21	1.60	%7.2
2008	26.03	2.77	%10.6
2009	28.1	3.0	%10.7
2010	29.4	3.2	%10.9
2011	26.6	3.7	%13.7
2012	27.0	4.0683	%15.0
2013	28.2	4.4291	%15.7
2014	29.0	5.0424	%17.4
2015	30.4	5.3352	%17.5

ملحوظة (الأرقام في الفترة من 1995-2005م بملايين الدينارات ، وفي 2006م بالألاف الجنيهات ،وفي الفترة من 2007-2015م بملايين الجنيهات).

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي (1995-2015م).

مشاكل ومعوقات قطاع الصناعات التحويلية في السودان:

يعاني قطاع الصناعات التحويلية في معظم الدول النامية من العديد من المشاكل التي قد تعطل مسيرة هذا القطاع الحيوي الهام أو تقلل من دوره في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتختلف هذه المشاكل وتتنوع بحسب تنوع الصناعة ، كما تتباين من دولة إلي أخري ، تواجه الصناعات التحويلية في السودان العديد من المشكلات التي تحد من نموها وإسهاماتها في التنمية الإقتصادية.[١]

ويعتبر حصر المشاكل بطريقة عملية من الوسائل الهامة لإقامت هذه الصناعات على أسس وقواعد متينة تضمن لها الإستمرارية والتطور وتتمثل معظم هذه الصعوبات في الأتي:

أولاً:مشكلة التمويل:

لقد ظل القطاع الصناعي (الصغير والمتوسط) يعاني ومنذ سنوات طويلة من إختناقات كبيرة في التمويل إذ أن توفير التمويل بالقدر المطلوب وفي الوقت المحدد بالصيغ الملائمة يعزز من فرص النجاح ويساعد على العمل والسيطرة على تكلفة الإنتاج ، بعد الجهود الكثيرة التى بذلت لتذليل الكثير من المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في العقد السابق يظل تحدي التمويل (الداخلي والخارجي) هو التحدي الأكبر وعندما نتحدث عن التمويل الداخلي نعني بذلك المصادر خارج التمويل الذاتي وهي المؤسسات التمويلية المحلية المتمثلة في القطاع المصرفي الذي يتميز بضعف نسبي في رؤوس الأموال وعليه نجد أن البنوك التجارية الموجودة الآن فى السودان تعتمد على ودائع الجمهور إعتماداً كبيراً في تمويل نشاطها المصرفي وأن صيغ التمويل المعمول بها الآن تقتصر فقط على تمويل مدخلات الإنتاج بالمرابحة مما أدخل كثير من المنشئات في كثير من المشاكل المالية لعدم الإيفاء بإلتزاماتها تجاه البنوك لعدم توفر عناصر الإنتاج الأخرى .[٢]

---

[١] حسن عثمان السماني ، مرجع سابق ،ص76.
[٢] سعاد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص63.

ثانياً:إغراق الأسواق :

هذه واحدة من أعقد المشكلات التي تواجه القطاع الصناعي وقد تبدى ذلك في الواقع المحلى خاصة بعد إنتهاج الدولة سياسة التحرير الإقتصادي وتفاقمت حدتها مع مرور الأيام فأصبحت المنتجات الصناعية الواردة من الخارج تشكل تهديداً حقيقياً على المنتجات الصناعية خاصة المنسوجات و التريكو والجوارب والمطبوعات والكرتون والكراسات وغيرها .

ثالثاً: تدني الإنتاج الزراعي :

في كثير من الأحيان يكون الإنتاج الزراعي أقل بكثير من الطاقة التصميمية كما هو الحال في صناعة الزيوت ، وأحياناً تكون جودة المنتج الزراعي هى إحدى مشاكل الإنتاج الصناعي مثل عسل القطن وسوء معاملة الجلود في البهائم الحية وأحياناً أُخرى تكون الأسعار المرتفعة للمنتجات الزراعية إحدى العوامل المؤثرة على تكلفة الإنتاج الصناعي.

رابعاً: قدم التقنيات الزراعية:

هنالك الكثير من المصانع تعانى من قدم التقنيات المستخدمة وبعضها أستجلبت منذ السبعينيات وما ذال في الإستخدام ليومنا هذا.

خامساً: ضعف القدرات الإدارية :

تعاني أكثر المصانع من ضعف القدرات الإدارية في المجالات وخاصة إدارة الإنتاج و الإدارة المالية وتعتمد جل المنشآت الصناعية على عمل الإدارات الأسرية والتي تفتقر جلها المهارات الإدارية مما إثره سلباً على قدرات تلك المصانع .

سادساً: الضرائب والجبايات الولائية :

كثرة الأعباء الضريبية والجبايات المصلحية والولائية أثرت تأثيرا بالغاً على المقدرات التنافسية للمصانع المحلية لإرتفاع تكلفة المنتجات الوطنية .

ثامناً: الجمارك:

وتمثلت المعوقات المتعلقة بها فيما يلي :

أ- عدم إعتراف إدارة الجمارك بالأسعار المقدمة في الفواتير للواردات الصناعية .

ب- إعتراض إدارة الجمارك على تطبيق الإمتيازات على بعض المواد الخام التى منحت بعض القانون .

ت- دخول السلع المهربة دون جمارك للسوق المحلي ومنافستها للإنتاج الصناعي الوطني .

تاسعاً: إستجلاب المشتريات الحكومية من الخارج:

بعض الجهات الحكومية درجت على توفير إحتياجات من الخارج بدعوة عدم كفاءة وكفاية الإنتاج الصناعي المحلي .[١]

[١] محمد يعقوب هارون ، مرجع سابق ، ص 45-46.

المـــــبحث الثـــــالث

- **صناعة الجلود في السودان:**

مـــــقـدمـــــة:

إن حرفة تصنيع المنتجات الجلدية من الحرف التقليدية في السودان وقد ارتبط تطورها بتطور حرفة دباغة الجلود ،وقد حدث تطور عالمي وأدخلت التكنولوجيا الحديثة مما في احدث ثورة في هذه الصناعة .

عرف السودان الحذاء الجلدي والمنتجات الجلدية الأخرى منذ عصور قديمة فقد أظهرت الحفريات والنقوش الرسوم في المواقع الأثرية ،النقعة والمصورات والبجراوية (237 كلم شمال الخرطوم) إن السودان قد عرف النعال قبل 2000عام في مملكة مروي واصبحت حرفة دبغ الجلود وإنتاج المنتجات الجلدية في كثير من الأحيان من حضارة الأمة السودانية وإستخدام الجلد في كثير من الأشياء المهمة والضرورية، تطورت دباغة الجلود وتطور إنتاج الأحذية و المنتجات الجلدية عالميا وأستخدمت الأدوات والماكينات وطرق الإنتاج والمعالجة خلال المئتي عام الماضية الأ ان الخمسين عام الأخيرة شهدت طفرة كبيرة في هذه الصناعة الي أن دخلت البرمجة بالكمبيوترعلى جميع ماكينات الصناعات الجلدية وأستخدمت البرمجة للعمليات التصميم والتطور لجميع مراحل الإنتاج والتصنيع.[1]

بدأت صناعة الجلود في السودان في عام ١٩٤٥م وقد كانت الدباغة تتم قبل ذلك بالوسائل التقليدية وهي عبارة عن احواض أو حفر تتم الدباغة فيها بإستعمال القرض و الجير ولا تزال هذه النوعية من الدباعة تمارس في أنحاء السودان رغم التطور الكبير في الذي حدث في هذه الصناعة عالميا وتتميز هذه الصناعة بصفة عامة :-

[1] محمد هارون يعقوب ،مرجع سابق ،سبتمبر ٢٠١٢م،ص٤٦.

- كثرة ال المخلفات الضارة السائلة والغازية والصلبة وذلك نتيجة للعمليات الصناعية والتي تستخدم فيها كميات كبيرة من المياه والكيماويات الضارة خاصة مادة الكرم في مرحلة الدباغ الأولى.

- تعتمد صناعة الجلود في المقام الأول على منتج الجلود وهو يعتبر منتج ثانوي (By Product) للمنتج الأساسي (اللحوم) فالغرض الأساسي لذبح الحيوان هو الإستفادة من اللحوم .

- إن عرض الجلود يعتمد على اللحوم ودخل الفرد محليا فكلما زاد صادر اللحوم المذبوحة عن الحية كلما زاد إنتاج الجلود.

- تتميز الجلود بأنها لا تتأثر بقانون العرض والطلب في الإنتاج بقدر تأثرها بالأسعار.[1]

أهمية صناعة الجلود:

إن الغالبية العظمى من الدول حديثة النمو تعطي أهمية كبرى للصناعات الوطنية في برامجها الإنمائية بإعتبار أن ذلك يمثل القاعدة الأساسية للأنطلاق والتفوق الصناعي ،فتنمية الصناعات الوطنية تعني رفع مستويات المعيشة وتحقيق الإستقرار في الأسعار والدخول المحلية و التحرر من قيود التبعية الإقتصادية التي تنشأ من تصدير المواد الأولية وإستيراد السلع الإستهلاكية ،كما أنها تعي الضمانات والإطمئنان في حالة الحروب الأهلية وتعرض البلاد الي وسائل الضغط والحصار الإقتصادي ،فصناعة الجلود ومنتجاتها في السودان من الصناعات الوطنية التي تملك العديد من مقومات النجاح لتصبح صناعة تصديرية وبديلة للإستيراد وذلك لما تتميز به من خصائص تفضيلية عديدة لا تتوفر لمعظم الصناعات الأخرى وهي :

- توفر المواد الخام .
- توفر البنيات الأساسية وكبر حجم الإستثمارات في هذه الصناعة.

[1] عبد الغفار عبد الباسط ،صناعة الجلود في السودان دراسة تقويمية لبعض المدابق،٢٠٠٤، ص٤٩.

- وجود مراكز تدريب وكليات متخصصة في هذا المجال كالمركز القومي لتكنولوجيا الجلود ،والمعاهد والمدارس الحرفية والتقنية وكلية تكنولوجيا الجلود بجامعة الجزيرة.
- خبرة طويلة أكتسبها القطاع وتبلورت منذ فترة السبعينات .
- وجود أسواق لتصدير ألإنتاج في الداخل والخارج.
- إهتمام الدولة بصناعة الجلود ومنتجاتها في السودان وبهذه المميزات النسبية لصناعة الجلودومنتجاتها مع الصناعات الوطنية الأخرى أن تشكل قاعدة سليمة لتنمية الإقتصاد الوطني في السودان.[١]

أصبح الطلب العالمي على المنتاجات الجلدية يزداد بإسمترار مصحوب بالتوجه لإستعمال المنتجات الطبيعية مما جعل الدولة تهتم بتنمية وتطوير هذا القطاع وفي السودان تنبع أهمية هذا القطاع بسبب ما يمتلكه من مميزات تفضيلية وتنافسية أهمها:

- القطيع يعيش في بيئة طبيعية تتوفير فيها المياه والغذاء مما يجعل التنمية ممكنة وقليلة التكلفة.
- قطاع الجلود يبدأ فعلياً من المسالخ- تجار الجلود الخام – المدابغ – المنتجات الجلدية – ثم التصدير ،وهذا إسهام معتبر في الإقتصاد الوطني في تشغيل العمالة .
- رغم أن الجلود منتج فرعي الأ إنها تشكل ثروة قومية مستمرة وقليلة التكلفة وتنتج قيمة مضاعفة عالية.[٢]

طبيعة الجلود السودانية:

معظم سلالات الثروة الحيوانية في السودان تمتاز بجودة جلودها من حيث تكوين الأنسجة والألياف وبالتالي المتأنةمما جعلها مقبولة ومعروفة ومرغوبة عالمياً بسبب صلاحيتها وقابليتها للإستخدام في عدة منتجات.

---

[١] حسن عثمان السماني ،أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الإقتصادية بالسودان ،سبتمبر ٢٠٠٩م،ص١١١,١١٢.
[٢] االمرجع السابق ،ص١١٩.

وجلود الضأن والماعو السودانية بالإضافة ألي تكوينها الطبيعي فهي أيضا تمتازعلى جلود مثيلاتها من بلدان العالم الأخرى بكبر مساحتها مما يشير بواقع ناجح لهذه الصناعة محليا في حالة الإسغلال الأمثل لهذه المميزات.

الأثار الضارة بالجلود السودانية :

رغم المميزات التي تتمتع بها الجلود السودانية وجودتها وقدرتها علي المنافسة في السوق العالمية بقوة إلا أن وقع الحال يعكس أن الجلود السودانية تعاني من عدة مشاكل أثرت سلباً على العائد الذي كان يمكن أن تحققه للبلاد ، فمشتري الجلود محترف ويقييم كل قطعة على حده ويضع لها الدرجات ويضع الأسعار لكل درجة وهنالك تفاوت بين كل درجة ودرجة يصل في كثير من الأحيان إلي الضعف مثال لذلك أسعار جلود الضأن في مرحلة الأزرق المبلول تتفاوت الأسعار بين 35 الي 60 دولار للدستة كل حسب درجته.[1]

مكونات قطاع صناعة الجلود :

اولا: قطاع الجلد الخام :

تقدر وزارة الثروة الحيوانية والسمكية الإنتاج من الجلود تقديراً عالياً نسبياً بالمقارنة بالمنتج المحلي والصادر من الجلود ، ويعزي ذلك لأن آخر إحصاء حيواني كان عام 1976م عقبه تأثر من الجفاف والتصحر والحروب كما أن النسب للسحب والذبح المستعملة عالية وغير عملية .

تذبح الحيوانات في عدد 190 سلخانة ومذبح موزعة في مناطق السودان المختلفة ،وكذلك خارج السلخانات في المناسبات الإجتماعية والدينية والأضحية والأسواق المتعددة والذبيح الكبرى ،ويقدر الذبح خارج السلخانات بحوالي 80% من الذبيح .

يتم جمع الجلود الناتجة من الذبيح وتجهيزها عبر قنوات راسخة وقديمة بواسطة الوكلاء ابتدأ من الفرقان (جمع فريق) والأحياء والمدن لنصب في وكالات ومخازن

[1] عبد الغفار عبدالباسط،مرجع سابق ، ص٥٠

التجار والمصدرين والمدابغ ، الجلود السودانية جيدة النوعية من حيث الألياف والمتأتة وتصلح لإستعمالات كثيرة من المنتجات.

ثانياً : قطاع الدباغة :

كما ذكرنا آنفاً ان دباغة الجلود قد عرفت في السودان قبل الميلاد (قبل 2000 عام) الأ أن هذا القطاع بدأ في بإنشاء مدبغة الخرطوم عام 1962م وتلتها مدبغة النيل الأبيض عام 1975م ثم مدبغة الجزيرة عام 1976م بواسطة شركة فرنسية وهذه كلها مدابغ حكومية بالإضافة الي المدابغ الخاصة لتغطية حاجة المنتجات الجلدية منها مدبغة أفروتان أنشئت عام 1984م ومدابغ متوسطة الحجم مثل مدبغة أحمد خليفة ،ومدبغة سالم ،كما أن هنالك عدد (8) مدابغ صغيرة تقع بالخرطوم والجزيرة ونيالا كما نشير إلي أن جميع مدابغ هذا القطاع لم تحصل بعد على شهادة الجودة المعترف بها عالمياً ،وأن الطاقة التصميمية لهذه المدابغ تبلغ 15.9 مليون قطعة من الجلود الخفيفة (ضأن ، ماعز) و 1.8 مليون قطعة من الجلود الثقيلة (البقري).[١]

توجدالآن بالسودان حوالي 25 مدبغة حديثة 17 منها بولاية الخرطوم و3 مدابغ ولاية الجزيرة و 3 مدابغ في بورتسودان –ولاية البحر الأحمر – ومدبغة واحدة بكل من ولاية النيل الأبيض (كوستي) و الولاية الشمالية(شند) نقلت هذه الدبغة نشاطها الي ولاية الخرطوم ، ومدبغة نيالا بجنوب دارفور ، هنالك اكثر من 30 مجمع للدباغة الحرفية في السودان في كلٍ من ولايات دارفور وكردفان و الجزيرة و سنار و النيل الأبيض وكسلا و القضارف .[٢]

ثالثاً: صناعة المنتجات الجلدية :

أهمها صناعة الأحذية حيث مازالت بقية صناعة المنتجات الجلدية الأخرى كالحقائب بأنواعها منحصرة في الورش والقطاع الحرفي ويشمل ذلك المنتجات الفلكورية وجلود الزينة ، أنشئ أول مصنع جلدي للأحذية عام 1945م مع مدبغة

---

[١] حسن عثمان السماني ، مرجع سابق ،ص١١٢.

[٢] ابوحنيفة يوسف جالم ،العوامل المؤثرة على تطور الصناعات التحويلية في السودان ،2015م، ص 44،45.

عثمان صالح وكان ينتج الصنادل الجلدية العسكرية للشرطة والسجون ،وتم إنشاء شركة باتا العالمية في بدأية الستينيات وكانت تنتج الأحذية بأنواعها للرجال والنساء والأطفال بجانب أحذية القماش والبلاستك والسفنجة وقامت بعدها أكثر من 70 مصنع معظمها للأحذية البلاستكية والسفنجة وبعضها على نمط باتا.[١]

شهد عام 1968م قيام مصنع هلال وتلا ذلك قيام عشرات المصانع خلال فترة السبعينات بعضها صمم لإنتاج الأحذية الجلدية مثل مصنع لاركو- النهضة الأهلية – شامبي ومصانه أخرى ، يضم قطاع الأحذية ستة(٦) مصانع كبيرة ، و(١٠) مصانع متوسطة وصغيرة لإنتاج الأحذية الجلدية ، وبالقطاع أحد عشر مصنعاً للنعول والكعوب الصناعية ، الطاقة التصممية لمصانع الأحذية الجلدية تبلغ حوالي 17.5 مليون جوز من الأحذية ، ويقدر إستهلاك السودان من الأحذية بحوالي 12 مليون حذاء سنوياً لا يتجاوز الإنتاج المحلي فقط 5 مليون حذاء ،تشمل هذه الصناعة قائمة كبيرة من المنتجات مثل الحقائب ومحافظ النقود والأحذية والملابس الجلدية و المصنوعات الشعبية كجلود الركائب والزينة والإستعملات المنزلية وينحصر تصنيعها في الورش الصغيرة والمنازل وتعتمد على الجلود المدبوغة بواسطة المدابغ الحرفية.[٢]

مشاكل صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية :

- إرتفاع أسعار الجلود الطبيعية وندرتها وسوء نوعيتها.
- إرتفاع التكلفة وضعف القوة الشرائية.
- المشتريات الحكومية توفر من الخارج .
- عدم وجود صناعة مرتبطة بصناعة الأحذية.[٣]

---

[١]) المرجع السابق ،ص45.

[٢] حسن عثمان السماني ، مرجع سابق،ص 115

[٣]) مي حسن ،صناعة الجلود في السودان واقع مرير ومستقبل مظلم .13 ابريل 2010م،صحيفة الميدان

سياسات الدولة للإرتقاء بقطاع صناعة الجلود في السودان:

إن إمكانية التطور كاملة في قطاع الجلود ويمكن أن يعلب دوراً متكاملاً مع التوسع المرتقب في صناعة الجلود ،ولذا أولت وزارة الصناعة إهتمامها الخاص بهذا القطاع وتبنت عدداً **من** السياسات ونفذت عدداً من المشروعات تلخص فيما يلي[1]:

اولاً: السياسات :

١) العمل على تحسين الجلود الخام بالتعاون مع الجهات المختصة.
٢) تشجيع تعميق التصنيع في إتجاه تشطيب الجلود وتصنيع المنتجات الجلدية الفاخرة للسوق المحلي والتصدير.
٣) العمل على تأهيل وتحديث قطاع صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية.
٤) مضاعفة إنتاج الأحذية لمقابلة إحتياجات السوق المحلي والصادر.د
٥) رفع الطاقات الإنتاجية وإستغلال الطاقات الكامنة.
٦) حماية البيئة من الأثار السالبة لصناعة الجلود.
٧) تشجيع قيام الصناعات الكيماوية والمواد الدابعة ومدخلات صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية.

ثانياً : المشروعات :

يتكون قطاع الجلود من ثلاثة مشاريع رئيسية هي مجلس تطوير صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية ،مشروع الحاضنة التكنولوجية لتطوير صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية ،مشروع تأهيل وتحديث مركز تكنولوجيا الجلود ،وستناولها بشيءٍ من التفصيل :

أ) مجلس تطوير صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية :

أنشأت الوزارة مجلساً متخصصاً لهذا الغرض برئاسة وزير الدولة وفيه تمثيل للقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة ومؤسسات البحث التطبيقي ونقل التقانات ، وهذا وقد شرع المجلس على الفور في

[1] مقال خطط تطوير قطاع صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية بالسودان -- مجلة آفاق الصناعة – العدد الثانيعشر –يابر 2006 -ص9.

الخاص والوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة ومؤسسات البحث التطبيقي ونقل التقانات ، وهذا وقد شرع المجلس على الفور في إعداد خطة متكاملة لإنقاذ قطاع صناعة الجلود ، يعمل المجلس من خلالها على إعداد الدراسات والبرامج وتشمل كل مكونات الصناعة وهي :

١. خطة تطوير الجلود الخام كماً وكيفاً .
٢. خطة لتصنيع المنتجات الجلدية .
٣. خطة لتصنيع الجلود الخام .
٤. خطة الترويج والتسويق.

ب) مشروع الحاضنة التكنولوجية لتطوير صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية:

في إطار السعي الدؤوب لوزارة الصناعة للإرتقاء بصناعة الجلود والمصنوعات الجلدية وهي من الصناعات العريقةالتي يتمتع السودان فيها بمميزات نسبية الي ميزات تنافسية ونرتقي بمنتجات هذه الصناعة في الأسواق المحلية والعالمية وذلك عن طريق البحث التطبيقي ونقل التقانلت الحديثة وتقوية القدرات الفنية الذاتية لتطبيق أسس الجودة الشاملة ، وأيضاً في إطار ربط البحث التطبيقي بالإنتاج وبما أن جامعة السودان تتمتع بميزات عديدة في هذه المجالات فقد زوافقت الوزارة على الدخول في شراكة معها لإقامة الحاضنة التكنولوجية ووافقت الجامعة على توفير كل ما يحتاجه المشروع من مباني ومنشأت مدنية ومعامل وأساتذة ..... الخ.

ج) مشروع تأهيل وتحديث مركز تكنولوجيا الجلود :

في تأهيل القوى العاملة أعطت جزاءً مقدراً من نصيبها في العون الهندي للسودان ووجهته لهذا الغرض حيث تم إستيراد معظم الماكينات والآلات والأجهزة الخاصة بالتدريب على تصنيع الجلد الخام والمنتجات الجلدية ومعدات إختبارات معدات الجودة للمعامل ويتم حالياً تركيبها بمركز تكنولوجيا الجلود.[١]

[١] حسن عثمان السماني ،مرجع سابق ، ص122،123.

المشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الجلود في السودان:

تواجه قطاع الصناعات الجلديه ومنتجاتها مشاكل ومعوقات جعلها لم تطور وتواكب صناعة المنتجات الجلديه العالمية وفيما يلي هذه المشاكل :-

أولاً: الرسوم والضرائب:

تشكل الرسوم والضرائب عبئاً على قطاع الجلود بشقيه الدباغة والأحذية والمصنوعات الجلدية حيث يوجد أكثر من 7 رسوم من الجهات الحكومية المختلفة ولابد من النظر في تخفيفها أو إلغائها.[١]

إن للضرائب أثرعلى الصناعات التحويلية بشكل عام الأ أنها تؤثر بشكل كبير على قطاع الجلود أذ انها تودي الي إرتفاع مدخلات الإنتاج والمواد التي تستخدم في صناعة الجلود إذ انها لا تتوفر محلياً وبالتالي فإن زيادة الضرائب أدى الي زيادة أسعار الجلود وهذا ينعكس سلباً في عملية التصدير مما يقلل من فرص المنافسة في السوق العالمية .

إرتفاع أسعار الجلود من خلال الضرائب والرسوم المتعددة سواء على المستوى المركزي أو الولائي من مناطق الإنتاج حتى موانى التصدير إضافة إلي ضرائب الإنتاج على المدابغ والصناعات الجلدية مما يؤدي الي إرتفاع ملحوظ في تكاليف الإنتاج وضعف التنافس للمنتجات العالمية كما أن تعدد الوسطاء من مصادر الإنتاج الي الوكالات أدى إلي إرتفاع أسعار الجلود ، وحسب التقرير من وزارة الصناعة والإستثمار في سبتمبر 2002م تشكل الرسوم عبئاً " ثقيلاً " عللى صناعة الجلود بشقيها الدباغة والأحذية والمصنوعات الجلدية خاصة حيث تبلغ أكثر من 7 رسوم من الجهات الحكومية المختلفة.[٢]

---

[١] حسن عثمان السماني، مرجع سابق ،ص 133.
[٢] عبدالعفار عبدالباسط، مرجع سابق ،ص53،54.

ثانياً : التمويل :

التمويل قلته وقصره وعدم ملائمته للدورة الصناعية الطويلة هذا يؤثر سلبا على على الصناعات التحويلية وصناعة الجلود بصفة خاصة.[١]

وتتمثل مشاكل التمويل في الأتي:

١. قصر فترة التمويل والسداد مقارنة بجهيز الصادر.
٢. ‘رتفاع هامش التمويل للأغراض الصناعية .
٣. عدم وجود جهات تمويل متخصصة.

ثالثاً :التهريب :

إن السودان قطر مترامي الأطراف ويشترك في حدوده سبع دول أفريقية مما يشهل عملية تهريب الجلود الخام والتي تعتبر من المشكلات المؤثرة علىكمية الإنتاج ومن ثم اداء المدابغ ، كما أنها تعمل على تقويض قرار منع تصدير الجلود الخام الذي فرضته الدولة في السنوات الأخيرة ،ويلجأ المنتجين وتجار الجلود الى عملية التهريب تفادياً للرسوم والضرائب العالية في الأسواق المحلية ، ويترتب عى ذلك العديد من الآثار السلبية لعرض الجلود بأسعار أقل بكثير من الأسعار المحددة في الأسواق الخارجية من وقت لآخر بسبب أن تلك الجلود تفتقر إلي عمليات الفرز والإجراءت الصحية المتبعة في حالة التصدير مما يسئ الي سمعة الجلود السودانية في تلك الأسواق. [٢]

رابعاً: ضعف التدريب:

ضعف التدريب وعدم مواكبة التقنية العالمية في مجال صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية الأخرى .

تجدر الإشارة الي أن عدد المؤهلين في مجال تحسين الجلود لا يتعدى 156 من فني إلى عامل ماهر حسب إحصاءت الجدول أدناه بينما العدد المطلوب 391 فنياً وعاملاً ماهراً

---

[١] مي حسن ، مصدر سابق.
[٢] المرجع السابق ، ص 135.

على أقل التقديرات هذا بجانب ضعف الميزانيات المرصودة لتسير العمل لوحدات تحسين الجلود بالمركز والولايات وإنعدام وسائل الحركة رغم طبيعة العمل الميداني لتحسين الجلود وأهمية التحرك المستمر بين عدة مواقع لمتابعة إنتاج الجلود داخل وخارج السلخانات .[١]

الجدول التالي يبين أعداد القوى العاملة في مجال الجلود :

الولاية	العدد
الخرطوم	55
الولايات الوسطى	48
الولايات الشرقية	16
الولايات الشمالية	6
ولايات دارفور	23
ولايات كردفان	8
الجملة	156

لتحسين الجلود المصدر : المركز القومي ١٩٩٩م .

خامساً :

إنحسار التسهيلات والمساعدات التي كانت تقدم من المنظمات مثل منظمة (NUDP) كذلك العون الفني وكان ذلك تشجيع كبير إذ أن المنتج الصغير يملك ماكينة قيمتها أكثر من مليونين جنيه تخصم منه بأقساط مريحة بجانب الحوفز الأخرى من تدريب وإنشاء مراكز متخصصة ..... الخ.[٢]

سادساً:

ترتفع نسبة الفاقد من الجلود في السودان حيث يقدر هذا الفاقد بحوالي 5% من جلود الأبقار، و 10%من جلود الماعز والضأن ، و30% من جلود الإبل ،هذه الكميات

[١] عبد الغفار عبدالباسط، مرجع سابق ،ص 54 ،55.
[٢] محمد هارون يعقوب ، مرجع سابق ، ص51.

تتعرض للثقب إما أناء حياة الحيوان أو عند السلخ أو نتجية للإهمال كما أن كمية كبيرة لا تجد طريقها إلي المدابغ أي لا يستفاد منها.[١]

سابعاً :

عدم وجود مناطق صناعية متخصصة (كما في كل دول العالم) أدى إلى عدم إمكانية عمل برامج بيئية تمكن من الإستفادة من المخلفات الصناعية والتي يمكن إستخدامها في العديد من الأغراض الصناعية الأخرى .[٢]

ثامناً :

تعاني المدابغ الحديثة من بعض المشكلات في مواصفات تجهيز الجلود والتشطيب كما أن معظمها تعاني من ضعف الإنتاجية بسبب صعوبة الحصول على قطع الغيار والكيماويات ، والمواد الدابغة المستوردة وإرتفاع أسعارها مما أدى لإنتاج جلود منخفضة الجودة أو لتوقف المدبغة.[٣]

تاسعاً :

ضعف الوعي القومي بالأهمية الإقتصادية للجلود ، يظهر ذلك في الممارسات الخاطئة للمتعاملين مع الحيوان سواءً كانو رعاة أو تجار ماشية أو جزارين حيث تمارس عمليات الكي بالنار والتي تلحق أضراراً بالغة بالجلد تقلل من قيمته الإقتصادية .

عاشراً :

المسالخ القائمة حالياً وخاصة الولايات في حاجة إلي تأهيل وتطوير كوادر مدربة في طريق معالجة الجلود الخام ونشير هنا إلي أن إغفال الجانب الإرشادي في التعامل مع الجلود قلل من جودة الجلود حتى في السلخانات الكبيرة .

---

[١] عبد الغفار عبد الباسط، مرجع سابق ،ص 53.
[٢] حسن عثمان السماني، مرجع السابق، ص 136.
[٣] وزارة الصناعة والإستثمار ، دراسة حول صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية في السودان سبتمبر 2002م

إحدي عشر:

عدم دقة توفر المعلومات الإحصائية عن أعداد الجلود ودرجتها وأنواعها ومصادرها يمثل عقبة كبيرة في سبيل تنمية قطاع الجلود .

ثاني عشر:

الجلود إنتاج جانبي بالنسبة للحوم ، وعليه فإن التعامل من حيث المواد الحافظة ووسائل التخزين والحنط والترحيل يؤدي الي إنخفاض الجودة ورداءة التصنيع مما يقلل من القيمة التنافسية للمنتج منها .[١]

ثالث عشر :

تدني دخل الفرد أدى إلى ضعف القوة الشرائية وبالتالي لجأ معظم الناس إلي شراء الأحذية المصنعة من الجلود الصناعية (المشمعات) وجلود اللحمية المستوردة لتدني أسعارها ولمعتها بما يوحي بجمالها ومتانتها.

رابع عشر :

الجمارك والقيمة المضافة المفروضة على المدخلات وعدم الإلتزام الأسعار المقدمة هذا إلي أن إجراءت الصادر والوارد معقدة وتكون في عدد من الوزارات والمسالخ المتباعدة ، إضافة إلي مشاكل التسويق وضعف القدرات التسويقية .[٢]

خامس عشر:

بالإضافة لكل ما سبق يعاني قطاع الجلود من عدم ثبات السياسات وذلك لتضارب مصالح الجهات التي تتعامل فيه ، حيث أن كل جهة (جزارين ، سماسرة ، تجار، اصحاب مدابغ ، هيئات ومؤسسات حكومية وخاصة)، تسعى إلي تحقبق مأرب خاصة بغض النظر عن المنعفة العامة مما يؤثر سالباً على سمعة الجلود السودانية في الأسواق الخارجية.

---

[١] عبد الباسط عبد الغفار .مرجع سابق ،ص54.53.
[٢] مي حسن ، مصدر سابق .

الفصـــــــــــــل الـــــــــرابع

الـــخـــاتـــمـــة

اولاً:

النتائج:

يمكن تلخيص من هذه الدراسة بعض النتائج وهي:

١) إن قطاع الصناعة التحويلية يعانى من عدم ثبات السياسات مما اثر سلباً على هذا القطاع وجعل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي متدنية ومتذبذبة .
٢) إن السودان يمتلك قاعدة صناعية عريضة في مجال الصناعات التحويلية حتى إن هذه الصناعة لها مزايا تنافسية تفضيلية بما يمتلك من توفر مدخلات الإنتاج (مواد خام كثيرة ورخيصة مقارنة بالصناعات الأخرى) مما يجعل السودان بلد صناعي متقدم إذا إستغلت هذه الموارد الإستغلال الامثل.
٣) إن هنالك الكثير من المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعات التحويلية مما تحقق عائقاً امام تطور هذا القطاع وجعله ينمو ببطء.
٤) إن قطاع صناعة الجلود في السودان يعاني من ضعف الكوادر المؤهلة والمدربة وضعف التوعية باهمية صناعة الجلود التي تعتبر في كثير من البلدان ذات إيرادات عالية خاصة أن هذا البلدان لا تتمتع بمزايا تفضيلية مثل السودان في هذه الصناعة .
٥) إن المدابغ العاملة في مجال صناعة الجلود تعاني من صعوبة الحصول على قطع الغيار وأنها تعمل بألالات قديمة مما أدى إلى ضعف الإنتاج فيها.

ثانياً :

التوصيات :

لقد سبق ذكر أن السودان يمتلك قاعدة صناعية عريضة في مجال الصناعات التحويلية خاصة في صناعة الجلود وحتى ينتعش هذا القطاع وينمو بصورة مثلى ويحقق الرخاء للعاملين في هذا المجال ، نوصي بالأتي:

١. العمل على إيجاد صيغ خاصة تناسب الإنتاج الصناعي خاصة قطاع الصناعات التحويلية بما يوفر لها البيئة المثالية للإنتاج وإقامة منطقة صناعية متخصصة تساعد في جلب الإستثمارات والتقانات الحديثة .
٢. العمل على توحيد مكان الإجراءت لصادرات الصناعات التحويلية خاصة صناعة الجلود، و تخصيص أو إعفاء الرسوم المفروضة ماعدا تلك التي تقدم مقابل خدمات محدودة .
٣. العمل على رفع الوعى البيئي لأصحاب المدابغ والعاملين بقطاع الجلود ومراعاة اللوائح والتشريعات البيئية ، وعدم تصدير الجلود التي لا تطابق المواصفات المطلوبة .
٤. السعي في توفير المقومات الأساسية والبنية التحتية اللازمة وإدخال التقنيات الحديثة لقيام صناعات تحويلية سودانية تواكب التطور الذي شهدته هذه الصناعة في العديد من الدول الصناعية الكبرى.

الخاتمة:

يمكننا القول أن السودان يمكن أن يعتمد على الصناعات التحويلية في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وسد عجز الموازنة العامة التي ظل يعاني منها الإقتصاد السوداني في سنوات عديدة إذا توفرت لها السياسات الحمائية والبنيات والمقومات التحتية اللازمة خاصة أن هذه الصناعة تتمتع بروابط أمامية وخلفية لدفع عملية التنمية الإقتصادية.

الصعوبات التي واجهتنا في البحث:

١. عدم تعاون المؤسسات والوزارات ذات الصلة بهذا الموضوع ومنحنا بالمعلومات الكافية.
٢. تضارب البيانات المتحصل عليها (البيانات الرقمية).
٣. عدم وجود معلومات حديثة عن هذا الموضوع.

توصيات ببحوث مستقبلية :

١. دراسة تبين اثر الصناعات الإستخراجية على الصناعات التحويلية في السودان بعد إكتشاف البترول .

قائمة المراجع :

١. عبدالوهاب عثمان – منهجية الإصلاح الإقتصادي في السوداني – دراسة تحليلية للتطورات الإقتصادية في السودان خلال الفترة 1970 - 2000م وتصور للرؤية المستقبلية .
٢. مدحت قرشي – الإقتصاد الصناعي – أستاذ الإقتصاد الصناعي المشارك – جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن دار وائل للنشر ،2005م الطبعة الثانية.
٣. عثمان إبراهيم السيد – الإقتصاد السوداني – الخرطوم –دار جامعة الخرطوم للنشر - 1980م.
٤. خالد اللهيثي – أساسيات التنظيم الصناعي – العراق – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة الموصل -1988م.

الدراسات السابقة :

١. ابوحنيفة يوسف جالم ،العوامل المؤثرة علي تطور الصناعات التحويلية في السودان ، مقدمة لنيل درجة الماجستير ، جامعة إفريقيا العالمية ، 2015م.
٢. أمل محجوب حمد ،الأثار الإقتصادية للإستثمار والتمويلبقطاع الصناعة التحويلية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،مقدمة لنيل درجة الماجستير ،2004م.
٣. محمد هارون يعقوب ، أثر الخصصة على القطاع الصناعي بالتركيو على صناعة الجلود في السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،مقدمة لنيل درجة الماجستير، 2012م .
٤. عثمان علي عثمان ،دور الصناعات الصغيرة في تنمية الإقتصاد السوداني خلال الفترة (2002-2013م)، جامعة النيلين ، مقدمة لنيل درجة الماجستير،2014م.
٥. حسن عثمان السماني ،أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الإقتصادية في السودان ،دراسة حالة صناعة المنتجات الجلدية بولاية جنوب دارفور في الفترة (1994-2004م)، ، مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد ،2009م.

٦. سعاد يوسف أحمد البلاع ،المشكلات والعوائق التي تواجه الصناعات الصغيرة في السودان وكيفية تذليلها ، ، مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2008م .

٧. فتح الرحمن علي محمد صالح ،كفاءة إستخدام موارد قطاع الخدمات المالية وأثرها على الإقتصاد السوداني خلال الفترة (1984-1999م) مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2004م.

المنشورات:

٨. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي من الفترة 1995-2015م.

٩. العرض الإقتصادي لوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي من الفترة 2003-201م.

المواقع الإلكترونية :

١٠. www.sama.gov.sa .

١١. www.sudaress.com.

١٢. www.sudan.gov.sd.